**مؤلف اقتباسات قضائية و قانونية
الجزء الرابع عشر - 14 -**

**إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة القرويين
فاس المغرب**

القرار عدد : 69/2 الصادر بتاريخ :

25/01/2022 في ملف مدني عدد

2019/2/1/10196

تناقض بين قرارين غير قابلين للطعن - إبطال أحدها - نعم.

ثبوت صدور قرارين مبرمين عن محكمة الاستئناف بين نفس الأطراف واتحادهما في الموضوع وارتكازهما على نفس السبب يستوجب إبطال أحدهما عملاً بمقتضيات الفصل 390 من قانون المسطرة المدنية.

باسم جلالة الملك وطبقاً للقانون

إبطال بدون إحالة

حيث يستفاد من وثائق الملف أن المدعي "ح.ر" تقدم بتاريخ 10/1/2005 بمقال أمام المحكمة الابتدائية بفاس عرض فيه أنه يملك أربعة أجزاء من إحدى ال - وهو عشر جزءاً من خمسة اسداس مشاعة في الملك المسمى . عبارة عن ، بساحة العلويين : ، التي يوجد بها الدكان رقم 1 تعتمره المدعى عليها وتنفرد باستغلاله في تجارة الأثاث والتجهيز المنزلي بما في ذلك نصيبه، والتمس الحكم له بتعويض مؤقت قدره 3000.00 درهم، وإجراء خبرة لتحديد نصيبه في الاستغلال عن المدة من 19/5/2004 - تاريخ شرائه إلى تاريخ إنجاز الخبرة. وبعد إجراء خبرة، صدر الحكم عدد 3924 بتاريخ 18/10/2005 قضى على المدعى عليها في شخص ممثلها القانوني بأدائها للمدعي واجب كراء المدة من 19/5/2004 إلى غاية 19/1/2005 بحساب 180 درهما شهرياً ورفض باقي الطلبات. استأنفه الطرفان، وقضت محكمة الاستئناف بعد ضم الملفين عدد 333/06/4 و 156/05 بإلغاء الحكم المستأنف والحكم على المدعى عليها بأدائها للمدعي مبلغ 110.100.00 درهم قيمة استغلال واجبه في المدعى فيه عن المدة من 19/5/2004 إلى 26/5/2005، بقرارها عدد 1459/06 الصادر بتاريخ - 148 -

13/11/2006، وهو القرار الذي تم نقضه بالقرار عدد 1001 بتاريخ 17/6/2009، بناء على أنه لاحق للمطلوب في النقص أن يطالب الطاعنة بأداء واجب الاستغلال على اعتبار أن واجب الاستغلال هذا يمكنه أن يطالب به بقية شركائه في العقار، وبعد الإحالة قضت محكمة الاستئناف بقرار 7/12/2009 بإلغاء الحكم المستأنف، والحكم من جديد برفض الطلب. طعن فيه المدعي بالنقض فصدر القرار عدد 1421 بتاريخ 29/3/2011 في الملف عدد 1331/1/2/2012 قضى برفض الطلب. وأنه قبل صدور قرار محكمة النقض عدد 1001 تقدم المدعي بدعوى جديدة بتاريخ 6/2/2007 رامية إلى الحكم له بالتعويض عن الاستغلال عن المدة اللاحقة للقرار الاستئنافي الذي تم نقضه والممتدة من 20/5/2005 إلى 13/11/2006، فصدر الحكم عدد 4693 بتاريخ 31/7/2007 قضى عليها بأدائها للمدعي مبلغ 158.000.000 درهم، استأنفته الطاعنة، وأيدته محكمة الاستئناف بقرارها عدد 1166/08 الصادر بتاريخ 30/6/2008 في الملف عدد 1384/07/4، طعنت فيه بالنقض، فصدر القرار عدد 3022 بتاريخ 29/6/2010 في الملف عدد 3926 1/2/2008 قضى برفض الطلب وطعنت فيه العارضة بإعادة النظر فصدر القرار عدد 4587 بتاريخ 25/10/2011 في الملف عدد 4286/1/2/2010 قضى برفض طلب إعادة النظر. كما تقدمت الطاعنة بطلب إعادة النظر في القرار الاستئنافي عدد 1166 الصادر بتاريخ 18/4/2012 30/6/2008 في الملف عدد 882/07 فأصدرت محكمة الاستئناف بتاريخ قرارا تحت عدد 575/12 في الملف عدد 498/11 قضى بالرجوع على القرار الاستئنافي عدد 1166 موضوع الطعن بإعادة النظر، وبإلغاء الحكم المستأنف موضوع الملف عدد 882/07 والحكم من جديد برفض الطلب. طعن فيه المطلوب ضده بالنقض فصدر القرار عدد 522/2 بتاريخ 22/3/2013 في الملف عدد 4350/1/2/2012 قضى بنقضه، وبعد الإحالة أصدرت محكمة الاستئناف قرارا بتاريخ 9/11/2015 تحت عدد 1707/15 قضى بقبول طلب إعادة النظر ومقال التدخل الإرادي في الدعوى شكلا وموضوعا برفض الطلب. ملتزمة بناء على الفصل 390 من ق. م. م. بطلال القرار الاستئنافي عدد 1166/08 الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 30/6/2008 في الملف عدد 1384/07/4، والحكم بإلغاء الحكم المستأنف الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 31/7/2007 في الملف عدد 882/07 مؤسسة طلبها على أن القرار 1697/2009 جاء مناقضا للقرار عدد 1166/2008، وبأن من أثار النقص إرجاع القضية والأطراف إلى ما كانوا عليه قبل صدور القرار، وبناء عليه يكون الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ 31/7/2007 في الملف عدد 882/07، والقرار الاستئنافي عدد 1166/2008 الصادر بتاريخ 30/6/2008 في الملف

عدد 1384/07 القاضي بتأييده وذلك اعتمادا على القرار الاستئنافي المنقوض بالقرار عدد 1001 ، وكل الإجراءات والأحكام الصادرة بعده باطلة.

حيث طالبت شركة "ش.ت.م" بإبطال القرار الاستئنافي عدد 1166/08 الصادر بتاريخ 30/6/2008 في الملف عدد 1384/07/2004 المؤيد للحكم الابتدائي القاضي عليها بأن تؤدي للمطلوب قيمة استغلال واجبه في العقار المدعى فيه عن المدة من 27/5/2005، لتناقضه مع القرار 1697/2009 الصادر بتاريخ : 7/12/2009، في الملف عدد 1243/2009 القاضي بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي على الطالبة بأن تؤدي للمطلوب واجب كراء المدعى فيه عن المدة من 19/5/2004 إلى 10/1/2005، والحكم تصديا برفض الطلب مؤسسة طلبها على مقتضيات الفصل 390 من ق.م.م الذي بمقتضاه يمكن المحكمة النقض في حالة تناقض بين أحكام أو قرارات غير قابلة للطعن صادرة عن محاكم أو محاكم استئناف مختلفة بعد تقديم المقال إليها وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفصل 354 من ق.م.م أن تبطل عند الاقتضاء دون إحالة أحد الأحكام المقدمة إليها.

وحيث إن البين من القرارين 1697/2009 و 1166/2008 المطلوب إبطاله، الذين أصبحا مبرمين أنهما صادران بين نفس الأطراف، وتعلقا معا بنفس الموضوع، وهو التعويض عن استغلال المدعى فيه، وإن اختلفت المدة المعنية بكل منهما، كما بنيا على نفس السبب، وهو ملكية المطلوب الحصة معينة في المدعى فيه، ولأنهما يحملان تناقضا نتج عن مآل النزاع قضائيا بشأن مدة الاستغلال الأولى، والتي اعتمد الحكم الصادر بشأنها حجة للبت في مدة الاستغلال الثانية، فإن شروط أعمال الفصل 390 من ق.م.م المذكور، تبقى قائمة، مما يقتضي الاستجابة للطلب.

لأجله

قضت محكمة النقض بإبطال القرار عدد 1166/08 الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 30/6/2008 في الملف المدني عدد 4/2007//1384، وما ترتب عن ذلك قانونا، وبدون إحالة، وعلى المطلوب المصاريف.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له، إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة والسيدات إبراهيم بحماني رئيس غرفة الأحوال الشخصية والميراث رئيسا للجلسة مليكة بامي رئيسة الغرفة المدنية القسم الثاني، محمد الخليفي مقررا، عمر لمين ، عبد الغني العيدر، نور الدين الحضري،

لطيفة ارجدال، عبد الرحيم سعد الله عبد الرحمان انويدر عبد القادر الوزاني، سعيد زياد ممثل
النيابة العامة وبمساعدة فهد الرميشي كاتباً للضبط.

151

1/4

قرار محكمة النقض

رقم : 1/30

الصادر بتاريخ 28 مارس 2023

في الملف العقاري رقم 5399/11/2020

تعرض على مطلب تحفيظ - سبقية البت - شروطها - خلف عام - أثره.

إن المحكمة غير ملزمة بمجاعة الأطراف في جميع مناحي أقوالهم التي لا تأثير لها على
قضائها، وان سبقية البت إنما تكون بين نفس الأطراف وفي نفس الموضوع والمبنية على
نفس الأسباب، وان المتدخل إراديا في الدعوى لا يعتبر طرفا في قضايا التحفيظ العقاري التي
ينحصر طرفيها في طالب التحفيظ والمتعرض، وان الخلف العام يلتزم بما التزم به سلفه.
رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال الطعن بالنقض المرفوع بتاريخ 14/10/2020 من طرف الطالب بواسطة
نائبه المذكور والرامي إلى نقض القرار عدد 1437/2019 الصادر بتاريخ 9/12/2019
في الملف عدد 456/1403/2019 عن محكمة الاستئناف بطنجة وبناء على مذكرة الجواب
المودعة بتاريخ 4/3/2021 من طرف المطلوب بواسطة نائبه المذكور، والرامية إلى رفض
الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 20/2/2023

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 28/3/2023

وبناء على المناذاة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محمد اسراج والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد رشيد صدوق الرامية إلى رفض الطلب.

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف أنه بمقتضى مطلب تحفيظ قيد بالمحافظة العقارية بطنجة بتاريخ 29/3/2012 تحت عدد 25665/06 طلب محمد (س.ب) ابن عبد السلام تحفيظ الملك المسمى "عصام" الكائن بمدشر بوخالف مدينة طنجة، حددت مساحته في 8 آرات و 64 سنتيارا، بصفته مالكا له حسب رسم الشراء العدلي المؤرخ في 20/12/2010 ورسم

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف أنه بمقتضى مطلب تحفيظ قيد بالمحافظة العقارية بطنجة بتاريخ 29/3/2012 تحت عدد 25665/06 طلب محمد (س.ب) ابن عبد السلام تحفيظ الملك المسمى "عصام" الكائن بمدشر بوخالف مدينة طنجة، حددت مساحته في 8 آرات و 64 سنتيارا، بصفته مالكا له حسب رسم الشراء العدلي المؤرخ في 20/12/2010 ورسم موجب الاختصاص العدلي المؤرخ في 26/10/2010، وانه بمقتضى مطلب إصلاحي مؤرخ في 19/2/2017 أصبحت مسطرة التحفيظ تتابع في اسم (ع.ب) بعد شرائه الملك المذكور بمقتضى رسم الشراء العدلي المؤرخ في 13/5/2013. فسجل على المطلب المذكور التعرض الكلي الصادر عن احمد (ش)، المضمن بتاريخ 1/3/2017 كناش 15 عدد (574) مطالباً بكافة الملك المذكور، لتملكه له حسب رسم البيع العدلي المؤرخ في 4/3/2013، ورسم الشراء العدلي المؤرخ في 13/5/2013، ورسم الارائة والفريضة المؤرخ في 8/11/2012. وبعد إحالة ملف المطلب على المحكمة الابتدائية بطنجة، اجرائها خبرة بواسطة الخبير (ع.أ)، أصدرت بتاريخ 22/11/2018 حكما في الملف رقم 71/1403/2017 فصل فيه بصحة التعرض، استأنفه طالب التحفيظ وأيدته محكمة الاستئناف، وذلك قرارها المطعون فيه بالنقض من الطاعن أعلاه في الوسيلة الوحيدة بانعدام التعليل منتجاته ذلك ان ما ردت به المحكمة الدفع بسبقية البت من ان المتعرض المطلوب ضده غير مؤسس قانونا لكون المتعرض احمد (ش) وورثة صلاح الدين (ر) كانوا | طرفا في الدعوى موضوع القرار الاستئنافي عد 226 الصادر بتاريخ 16/7/2017 في الملف عدد 14037394/2017 ولم يتقدموا - عدد 394/1403/2017 ولم يتقدموا باي طعن بالنقض ضده، كما لم يتقدموا باي تعرض ضد المطلب موضوعه المقدم من طرف محمد (س.ب)،

كما ان كلا من محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف رفضنا الاستجابة لطلب اجراء خبرة ثانية او معاينة على محل النزاع، رغم انطواء تقرير الخبرة على مغالطات صارخة كعدم انطباق شراء المطلوب انطباقا تاما، كما يظهر من الجدول الموجود بالصفحة السادسة منه، وإشارته في الصفحة 3 إلى أن حد عقار النزاع من جهة الشمال هو الرسم العقاري عدد 103807/06، ثم يشير في الصفحة 13 بان الرسم العقاري عدد 136895/06 هو الذي يحده من الجهة المذكورة، بينما الواقع انه يحده شمالا الرسم العقاري عدد 136895/06 إضافة إلى عقارات أخرى في ملك الغير، ويحده جنوبا الرسم العقاري عدد 103807/06 وأملاك أخرى للغير. كما أن المحكمة لم تنتبه إلى أن ورثة صلاح الدين (ر) عمدوا الى انجاز رسم التصريح بالمتروك يوم 7/2/2013، وهو نفس اليوم الذي تم انجاز بيع الصفقة فيه والتصريح بالمتروك هم ارض النزاع فقط، دون باقي متروك ومتخلف موروثهم المتعدد والمتنوع، كما أن تلك الحجج منجزة من طرف نفس العدلين، وكان الهدف منها هو إخفاء رسم شراء موروثهم الذي تم بتاريخ 8/9/1987 المنجز من طرف عدلين آخرين هما محمد (1) ومحمد (ق) والمشتري هو الشريف صالح الدين (ر) ، فضلا عن عدم إجابة المحكمة على جميع دفوعه المثارة في مقاله الاستنافي.

لكن ردا على الوسيلة أعلاه، فان المحكمة غير ملزمة بمجaraة الأطراف في جميع مناحي أقوالهم التي لا تأثير لها على قضائها، وان سببية البت إنما تكون بين نفس الأطراف وفي نفس الموضوع والمبنية على نفس الأسباب، وان المتدخل إراديا في الدعوى لا يعتبر طرفا في قضايا التحفيظ العقاري التي ينحصر طرفيها في طالب التحفيظ والمتعرض، وان الخلف العام يلتزم بما التزم به سلفه، وان المحكمة لما تبين لها عماد قضائها لم تكن في حاجة إلى القيام بمزيد من إجراءات التحقيق في الدعوى. ولذلك فإنها ولما لها من سلطة في تقدير الأدلة المعروضة عليها والأبحاث التي تقوم بها واستخلاص قضائها، فإنها حين علنت قرارها بان: ((محكمة الدرجة الأولى أمرت بإجراء خبرة قضائية انتدب الخبير المهندس الطبوغرافي (ع.1) الذي خلص في تقريره إلى انه تبين من الحجج التي تم بموجبها تحفيظ العقارات موضوع الرسوم العقارية المشار إليها بتفصيل بوقائع هذه القضية، انه تردد اسم كل من السيد (ر) والسيد محمد (م) ، فالسيد محمد (م) هو الذي باع العقار للسيد (1) سنة 1987، كما باع وراثته العقار للسيد عبد المجيد (ب) (طالب التحفيظ) سنة 2013 الواحد ينتج أن الملك المتنازع عليه قد تم بيعه مرتين متتاليتين سنة 1987 و 2013 والى القارة المتحدة احترام فيها الخبير المنتدب المقننات القانونية الشكلية والجوهرية بما فيها استدعاء الأطراف ونوابهم وتوصلهم وحضورهم، كما أن الخبير أجاب عن جميع النقط المأمور بهما بكل دقة وموضوعية، بما فيها تطبيق الرسوم على ارض الواقع، وان لجوء المحكمة إلى الاستعانة بخبير في ذاك القضية أمر ضروري لتعلق المسالة بأمر المجلس الأعلام السلطة القضائية.

فنية، طالما أن ذلك الإجراء يدخل في صميم عمل المحكمة في إطار إجراءات تحقيق الدعوى، فإن طلب إجراء خبرة جديدة أو الوقوف على عين المكان يبقى غير مؤسس لتوفر هذه المحكمة على المعطيات والعناصر الكافية للبت في النزاع، وان محكمة الاستئناف برجوعها إلى مستندات الملف وحجج الطرفين ثبت لها ان السيد محمد (ع.م) باع العقار موضوع الدعوى للسيد صلاح الدين (ر) سنة 1987، وباع ورثة هذا الأخير العقار للمتعرض احمد (ش) بتاريخ 15/5/2013. وباع ورثة محمد (ع.م) العقار للمرة الثانية لطالب التحفيظ عبد المجيد (ب) بتاريخ 13/5/2013، وبذلك يكون ورثة محمد (ع.م) قد باعوا عقارا ليس في ملكهم، وبالتالي تكون حجة المتعرض ترقى إلى درجة الاعتبار بدل حجة طالب التحفيظ التي استدلت بها ((فانه نتيجة لما ذكر يكون القرار المطعون فيه معطلا وسليما وغير خارق للمقتضيات المستدل بها، والوسيلة بالتالي غير جديرة بالاعتبار.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وعلى الطاعن المصاريف.

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد حسن منصف رئيسا والمستشارين السادة محمد اسراج مقررا، ومحمد شافي وعبد الوهاب عافلاني وسمير رضوان أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد رشيد صدوق وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ابتسام الزواغي.

.....

القرار رقم 286

الصادر بتاريخ 17 ماي 2022

في الملف الشرعي رقم 179/2/1/2019

خطية - طلب الخاطب إرجاع مبالغ مالية - عدم مناقشة الحجج والبحث مع الشهود أثره.

البيان أن الطاعن تمسك في جميع أطوار الدعوى بأنه خطب المطلوبة من عائلتها بحضور عدد من الأشخاص، وبأنه أرسل لها مبالغ مالية لشراء الهدايا، واستدل بصور من وصولات ورسائل خطية المنسوبة للمخطوبة والموافقة الصادرة عن والديها، وملفها الطبي. والمحكمة أيدت الحكم المستأنف بعدة أن ملف النازلة خال مما يؤكد ادعاء الطاعن، دون مناقشة الحجج المدلى بها والرد عليها والبحث مع الشهود الذين التمس الطاعن الاستماع إليهم، فإن قرارها جاء غير مؤسسي ومخللا تعليلا ناقصا، هو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

بناء على عريضة النقض المودعة بتاريخ 28/09/2018 من طرف الطالب المذكور حوله بواسطة نائيه الأستاذ (م) والرامية إلى نقض القرار رقم 373 الصادر بتاريخ 27/06/2018 في الملف عدد 595/1620/2016 عن محكمة الاستئناف بأسفي.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر بتاريخ 12 ابريل 2022.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 17 ماي 2022.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد نور الدين الحضري والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد محمد الفلاحي الرامية إلى رفض الطلب

226

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يؤخذ من أوراق الملف والقرار المطعون فيه المشار إلى مراجعه أعلاه، أن المدعي تامر (1) تقدم بتاريخ 05/01/2016 بمقال إلى المحكمة الابتدائية بأسفي قسم قضاء الأسرة، عرض فيه أنه مواطن أمريكي يقيم بالولايات المتحدة الأمريكية وأنه تعرف على المدعي عليها سنة 2012 عبر الانترنت وسافر إلى المغرب وقام بخطبتها بتاريخ 12/05/2013 بحضور مجموعة من أفراد عائلتها، ثم أرسل إليها خلال فترة الخطوبة مبالغ مالية وصل مجموعها 20000 درهم مغربي من أجل شراء هدايا الخطوبة، وذلك حسب الاعتراف بدين المحرر من طرفها. وأنه بعد ذلك عمل على تحضير تأشيرة السفر لخطيبته إلا أنه فوجئ بتماطلها في تحضير الوثائق الخاصة بذلك، وأنه بتاريخ 03/05/2015 تحدث معها حول موضوع الزواج إلا أن المكالمة الهاتفية قطعت دون الوصول إلى اتفاق، وحاول الاتصال بها عبر جميع الوسائل لكن دون جدوى. وأنه تعرض للنصب من طرفها ومن طرف عائلتها. والتمس الحكم عليها بإرجاعها له مبلغ 20000 درهم الذي تسلمته منه، أو احتياطيا توجيه اليمين الحاسمة لها في حالة إنكارها توصلها بهذا المبلغ. وعزز مقاله بصورة من إيصالين

الأمانة وفاتورة شراء الحاتم من ذهب و 6 وصولات ويستريونيون. وأجابت المدعى عليها أن الوثائق المدلى بها مجرد صور شمسية، وأن المدعى لم يثبت الخطبة، وأن الطلب مجرد من الإثبات. وبعد تعقيب المدعي بادلاءه بصورة من عقد اتفاق بينه وبين المدعى عليها، وتقديم النيابة العامة لمتمسها الكتابي الرامي إلى تطبيق القانون، صدر الحكم رقم 272 بتاريخ 19/04/2016 قضى بعدم قبول الطلب فاستأنفه المدعي وأيدته محكمة الاستئناف بقرارها المطعون فيه بالنقض من الطالب بواسطة نائبها بمقال تضمنين وسيلتين، لم تجب عنه المطلوبة، وقد وجه الإعلام إليها.

محكمة النقض

حيث يعيب الطالب القرار في الويلتين معار لتباطهما بانعدام التعليل وعدم الارتكاز على أساس قانوني ويحرق حقوق الدفاع، ذلك أنه لإثبات واقعة الخطبة، أولى ابتدائيا واستئنافيا بمجموعة من الوثائق، كما التمس الاستماع إلى مجموعة من شهود الإثبات والذين تربطهم بالمطلوبة علاقة عائلية وعلاقة مصاهرة. لكن المحكمة لم تلتفت إطلاقا لهاته الوثائق ولم تعرها أي اهتمام ولم تستجب لمتمس استدعاء الشهود، واكتفت بحيثية و(ح) مفادها أن ما أثاره غير جدير بالاعتبار والتمس نقض القرار.

حيث صح ما عابه الطاعن على القرار، ذلك أنه بمقتضى الفصل 345 من ق م م فإن القرارات تكون معلة، كما أن عدم الجواب على الحجج المدلى بها والدفع الجوهرية المثارة بعد نقصا في التعليل يوازي انعدامه. والطاعن تمسك في جميع أطوار الدعوى بأنه خطب المطلوبة من عائلتها بحضور عدد من الأشخاص، وبأنه أرسل لها مبالغ مالية لشراء الهدايا، واستدل بصور من توصلات بأمانة، ووصل شراء خاتم زواج من ذهب، وحوالات مالية بواسطة مؤسسة ويسترن

يونيون مرسله من طرف الطالب لفائدة المطلوبة، وبيانات شخصية للمطلوبة على وثائق للحصول. على تأشيرة السفر، ورسائل خطية المنسوبة للمخطوبة والموافقة الصادرة عن والديها، وملفها الطبي والمحكمة أيدت الحكم المستأنف بعله أن ملف النازلة خال مما يؤكد ادعاء الطاعن، دون مناقشة الحجج المدلى بها والرد عليها والبحث مع الشهود الذين التمس الطاعن الاستماع إليهم، فإن قرارها جاء غير مؤسس ومعللا تعليلا ناقصا هو بمثابة انعدامه، مما يعرضه للنقض.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية وطرفيها على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وإعفاء المطلوبة من المصاريف.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية
بمحكمة النقض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد محمد بنزهة رئيسا. والسادة
المستشارين نور الدين الحضري مقررا وعمر لمين وحادي الإدريسي ولطيفة أرجال
أعضاء. وبمحضر المحامي العام السيد محمد الفلاحي. وبمساعدة كاتب الضبط السيد هشام
واكريم.

.....

1

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف

بالرباط

المحكمة الابتدائية

بالرباط

حكم رقم : 339 .

بتاريخ : 2025/02/12

ملف رقم :

..

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط

بالمحكمة الابتدائية بالرباط

باسم جلالة الملك

وطبقا للقانون

إن المحكمة الابتدائية بالرباط

وهي مؤلفة من:

ذة السعدية ملجاوي رئيسا

وبمساعدة فاطمة عفيفي كاتبة الضبط

أصدرت بتاريخ : 12/02/2025 .

بين بين بنك "تي - خص ممثلها القانوني

الكائن مقرها الاجتماعي و الحسن الثاني الدار البيضاء.

نائبها :

المحامية بهيئة الرباط.

24

وبين

عنوانها: 10

مدعية من جهة.

نائبها : الأستاذان التوابي فاطمة الزهراء والحمداني أمين المحاميان بهيئة الرباط.

مدعى عليها من جهة أخرى

الوقائع:

بناء على المقال الافتتاحي للدعوى لنائبة المدعية المسجل بكتابة ضبط هذه المحكمة والمؤدى عنه الرسوم القضائية بتاريخ 13/08/2024 والذي تعرض فيه أنها أقرضت المدعى عليها مبلغ 560.000،00 درهم وأنها توقفت عن أداء أقساطه الحالة، فوجهت لها إنذارا بالأداء بذلك ظل بدون جدوى، لأجله تلتمس الحكم على المدعى عليها بأدائها لها مبلغ 587.369،31 درهم أصل الدين بالفوائد القانونية والفوائد الاتفاقية بنسبة 5.40% والضريرية على القيمة المضافة وفوائد التأخير بنسبة 4% من تاريخ الاستحقاق إلى غاية الأداء بالإضافة للمصاريف المستحقة عن ضرورة اللجوء إلى القضاء وبمبلغ 20.000،00 درهم تعويضا عن التماطل وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحديد مدة الإكراه البدني في الأقصى وتحميله الصائر ، وأرقت المقال بعقد قرض ، كشف حساب، جدول استخدام محضر تبليغ إنذار وصورة شمسية لصفحة من جريدة رسمية عدد 5624 وأخرى لبطاقة المدعى عليها تعريفية.

وبناء على المذكرة الجوابية لنائب المدعى عليها مع مقال مضاد مؤدى عنه الرسم القضائي بتاريخ 11/12/2024 جاء في الجراب أن الدعوى سابقة لأوانها لعدم استيفاء شرط الوساطة المنصوص عليه في المادة 111 من قانون 31.08 المتعلق بتدابير حماية المستهلك باعتبار أن واقعة التوقف عن الأداء كان بسبب الوثيقة التي تسلمت مبلغ القرض من المدعية إلا أنها لم تقم بالإجراءات المتطلبة قانوناً وقد تبين أن حكماً صدر في مواجهتها قضى بإدانتها من أجل خيانة الأمانة بست سنوات حبساً وغرامة نافذة قدرها 50.000,00 درهم وأما بخصوص الكشف الحسابي المدلى به فلا يحترم البيانات القانونية المحددة في دورية والي بنك المغرب ولا يرقى إلى اعتباره وسيلة إثبات فالتمسست الحكم بعدم القبول وفي المقال المضاد التمسست الحكم ببطلان عقد القرض لارتكاب المدعى عليها خطأ جسيماً لما قامت بتحويل مبلغ القرض للموثقة قبل قيام هذه الأخيرة بإجراءات تحرير العقد النهائي لبيع العقار الذي رصد مبلغ القرض لتمويل شرائه ، وأرفقت المذكرة بصورة شمسية لحكم عدد 1935 صادر في ملف عدد 1671/1201/2021 وتاريخ 27/07/2022 وأخرى القرار محكمة النقض على سبيل الاستئناس.

وبناء على تعقيب نائبة المدعية جاء فيه أن ما أثارته المدعى عليها لا يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة 111 من قانون 31.08 وللتثبت بالوساطة وجب على المدعى عليها إخبارها بوضعيتها الاجتماعية التي حالت دون أداء الدين مضيعة أن دينها ثابت بالكشف الحسابي نظراً لقوته التوثيقية المقررة بمقتضى المادة 492 من مدونة التجارة والفصل 434 من قانون الالتزامات والعقود وبخصوص الطلب الضاد فإنها أفرجت على مبلغ القرض وان عدم إتمام إجراءات البيع وعدم تسلم المقترضة الشقة موضوع القرض راجع لإخلال الموثقة بالتزاماتها وان العقد الرابط بينهما يبقى صحيحاً فالتمسست الحكم وفق مقالها ورفض الطلب المضاد

ن عن نائب المدعى عليها وتخلفت نائبة -

وبناء على باقي مذكرات الطرفين أكد فيها كل طرف سابق كتاباته

وبناء على إدراج الملف بجلسة 05/02/2025 حضر الأستاذ :

المدعية رغم الإعلام، فحجزت القضية للتأمل للنطق بالحكم بجلسة 12/02/2025.

وأثناء التأمل أدلت نائبة المدعية بمذكرة أكدت فيها سابق كتاباتها .

2

في الطلب الأصلي

التعليل

من حيث الدفع بعدم القبول لعدم استيفاء شرط الوساطة المنصوص عليه في المادة 111 من قانون 31.08 المتعلق بتدابير حماية المستهلك التي تنص في فقرتها الرابعة من المادة " إذا كان عدم تسديد الأقساط ناتجا عن الفصل عن العمل أو عن حالة اجتماعية غير متوقعة، فإن إقامة دعوى المطالبة بالأداء لا يمكن أن تتم إلا بعد إجراء عملية للوساطة ، فحسب مقتضيات هذه المادة فإن اللجوء إلى الوساطة معلق على تسلم المقترض لمبلغ القرض وتوقفه عن الأداء والحال أن المدعى عليها في نازلة الحال لم تتوصل بمبلغ القرض الأمر الغير المنازع فيه وبالتالي فإن شرط اللجوء إلى الوساطة يبقى غير قائم وإن الدفع بعدم سلوكها يبقى غير مؤسس يستوجب الرد والتصريح بقبول الدعوى لتقديمها بصفة نظامية

من حيث الموضوع الرامي إلى أداء المبلغ المترتب عن الأقساط الحالة والرأس المال المتبقي رده المدعى عليها للعلة أعلاه ، فمما لا نزاع فيه وحسب وثائق الملف أن القرض خصص لتمويل شراء شقة سكنية وإن المدعية أفرجت على مبلغ القرض بين يدي الموثقة المكلفة بإتمام إجراءات البيع والتي أخلت بتعهداتها.

وحيث مفاد ذلك أن المدعى عليها لم تستفد من مبلغ القرض في غياب ما يفيد إتمام عملية البيع وتسجيل المبيع باسمها ولما كان الأداء مقترن بالاستفادة من مبلغ القرض وفي غيابها فلا مبرر لطلب الأداء الأمر الذي يتعين رفضه وإبقاء الصائر على رافعه.

في الطلب المضاد:

حيث يهدف الطلب الحكم ببطلان عقد القرض لارتكاب المؤسسة البنكية خطأ جسيما عندما حولت مبلغ القرض للموثقة قبل قيام هذه الأخيرة بإجراءات اللازمة لتحرير العقد النهائي لبيع العقار

وحيث وكما هو مقرر قانونا وطبقا للمادة 306 من قانون الالتزامات والعقود فإن البطلان يعد جزءا على تخلف ركن من أركان العقد وركن الشكل في العقود الشكلية وإن تأسيس الطلب على الخطأ الجسيم فلا يندرج ضمن الحالات المحددة قانونا مما يبقى معه غير مؤسس يتعين رده.

وحيث إن الصائر على رافع الطلب.

إذ نبت علنيا ابتدائيا وحضوريا :

لهذه الأسباب

برفض الطلبين الأصلي والمضاد وإبقاء صائر كل طلب على رافعه.

وبهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه.

الرئيس

كاتبة الضبط

.....
.....
.....

تعريف الأموال المنقولة حسب المجلس الأعلى للحسابات و المجلس الأعلى للسلطة القضائية
الأصول التجارية والودائع في حسابات بنكية والسندات والحصص والأسهم أو المساهمات
في الشركات والأموال المنقولة المتحصل عليها عن طريق الإرث والعربات ذات محرك
والاقتراضات والتحف الفنية والأثرية والحلي والمجوهرات

.....

أنواع الحسابات المصرفية للأفراد

يمكن النظر للحسابات المصرفية على أنها اتفاقية يقوم بموجبها البنك بالحفظ الأمين لأموال
العميل، مع تقييد كافة الحركات والعمليات المالية التي يقوم بها العميل على هذه الحسابات
سواء كانت دائنة أو مدينة، بما في ذلك جميع حركات السحب والإيداع. وتعتبر هذه الحسابات
التزاماً على البنك وبالتالي فإن البنك يسجلها في جانب المطلوبات في الميزانية العمومية.

وهناك الكثير من الحسابات البنكية الخاصة بالأفراد، التي تختلف أسماؤها وأنواعها من بنك
إلى آخر، ولكن غالبية هذه الحسابات لا تخرج عن ثلاثة أنواع أساسية؛ وهي حساب التوفير،
والحساب الجاري أو تحت الطلب، وحساب الوديعة، وهناك عدة فروع بين أنواع الحسابات
البنكية الأساسية الثلاثة، ولكل منها سمات تميزها عن بعضها البعض، وسوف نتعرف فيما
يلي على هذه الأنواع ومزاياها:

1. الحساب الجاري أو تحت الطلب

هو عبارة عن حساب بنكي من غير فوائد، يقوم العميل من خلاله بإيداع الأموال لدى البنك
على أن يقوم بسحبها عند الحاجة (عند الطلب). ويسمح هذا الحساب للعميل بالقيام بالكثير من
العمليات التقليدية، مثل: السحب والإيداع من أجهزة الصراف الآلي عن طريق بطاقة السحب،

حيث أن العديد من البنوك تقوم بمنح عملائها من أصحاب الحسابات الجارية أو تحت الطلب بطاقات سحب تمكنهم من استخدام أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك.

ومن الممكن أن يتم استخدام بطاقة السحب في دفع قيمة المشتريات لنقاط البيع في أي وقت، ويكون ذلك في حدود الرصيد المتوفر في الحساب. كما يمكن من خلال الحساب الجاري تحرير الشيكات، وكذلك يمكن دفع فواتير الخدمات مباشرةً عبر الإنترنت أو من خلال الخدمة المصرفية الهاتفية.

ومن أهم مزايا الحساب الجاري ما يلي:

- يتيح الحساب الجاري للعميل إمكانية سحب وإيداع الأموال الموجودة في الحساب الخاص به، طالما أن حسابه نشط، ولديه رصيد متاح.
- يتيح هذا الحساب للعميل إمكانية الحصول على بطاقة سحب (أو بطاقة صراف آلي).
- يتيح هذا الحساب للعميل إمكانية الحصول على دفتر شيكات.
- يمكن للعميل أن يقوم باستلام كشف حساب دوري برصيده الخاص في البنك.
- يمكن من خلال الحساب الجاري القيام باستلام وتحويل الأموال سواء دولياً ومحلياً.
- لا يتم اشتراط حد أدنى للرصيد عند فتح الحساب الجاري.
- يتم فتح الحساب الجاري بدون دفع أي رسوم.
- ليس هناك أي أرباح أو فوائد على الأموال التي يتم ايداعها في الحساب الجاري.
- يمكن للعميل أن يقوم بفتح حساب جاري مشترك.

2. حسابات الرواتب

وهي الحسابات التي يفتحها العميل لدى البنك ليتم تحويل راتبه إليها من الجهة التي يعمل لديها. وتتيح هذه الحسابات للعميل نفس المزايا التي يتمتع بها الحساب تحت الطلب، مثل حرية السحب النقدي أو الإيداع، كذلك فإن العديد من البنوك تقوم بمنح عملائها من أصحاب حسابات الرواتب بطاقات إلكترونية تمكنهم من استخدام أجهزة الصراف الآلي للبنك.

3. حسابات التوفير

هي عبارة عن أوعية ادخارية يقوم العميل بتمنح العميل طريقة آمنة لحفظ أمواله من خلال إيداع مبلغ من المال لدى البنك بحيث يقوم بتغذية الحساب بشكلٍ دوري مما يساهم في زيادة

الرصيد، كما يمكن للعميل أن يقوم بالسحب النقدي من هذا الحساب في أي وقت، ودون الخضوع لمدة محددة.

وتقوم العديد من البنوك بدفع فائدة على حسابات التوفير، بينما تقوم بعض البنوك بتوفير فرصة لربح العديد من الجوائز المالية أو العينية من خلال سحبات دورية تتم على حسابات التوفير لديها. وعادةً ما يتم منح العميل بطاقة صراف آلي، بينما لا يتم منحه دفتر شيكات. ومن أهم مزايا حسابات التوفير ما يلي:

- يمكن من خلال حساب التوفير إيداع وسحب الأموال النقدية في أي وقت.
- يمكن استخدام حساب التوفير كوسيلة للائحة، وكذلك يمكن استخدامه كوسيلة لتحقيق الخطط الاستثمارية قصيرة المدى.
- البنوك توفر إمكانية الإيداع والسحب من خلال أجهزة صراف الآلي لأصحاب حسابات التوفير.
- توفر حسابات التوفير هامشاً من الربح على الرصيد المدفوع.
- يتيح حساب التوفير للعميل إمكانية استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية من خلال الانترنت، والهاتف المحمول.
- يتيح حساب التوفير للعميل إمكانية الوصول لكشف حساب بشكل دوري.
- يتطلب الحساب حد أدنى للرصيد، وكذلك حد أدنى لفتح الحساب.

4. حسابات الودائع لأجل أو الودائع المربوطة:

تعبر هذه الحسابات عن مبالغ مالية يتم إيداعها لدى البنك لفترة زمنية محددة، مقابل الحصول على سعر فائدة معين. ويمكن للعميل عند انتهاء فترة الوديعة أن يقوم بسحبها من البنك أو أن يقوم بتدويرها لفترة زمنية أخرى (تجديد الوديعة). وقد تكون فترة ربط الوديعة لمدة شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة، وقد تصل في بعض البنوك إلى فترات زمنية تتجاوز السنة. والأصل في هذا النوع من أنواع الودائع أنه لا يمكن للعميل سحبها قبل استحقاقها (عند انتهاء فترة الوديعة)، إلا أنه من الممكن أن يقوم العميل بسحبها قبل استحقاقها في حال حاجته للمال لكن بدون أن يأخذ أي فوائد عن الفترة المنقضية، وهو ما يسمى بكسر الوديعة. وتشتترط معظم البنوك حداً أدنى لقيمة الوديعة، ويختلف هذا الحد الأدنى من بنك لآخر. وقد تكون هذه الودائع بالعملة المحلية أو قد تكون بعملات أخرى يقبلها البنك.

من أهم مزايا حساب الوديعة الآتي:

- يتطلب حساب الوديعة حد أدنى لمبلغ الوديعة.
- في هذا الحساب لن يحصل العملاء على دفاتر شيكات.
- يسمح حساب الوديعة بحصول العملاء على هامش ربح على الوديعة.
- في هذا الحساب لن يحصل العملاء على بطاقة للصرافة الآلية.
- في هذا الحساب سوف يتم فرض رسوم عند قيام العميل بسحب الوديعة، قبل إنتهاء فترة سريانها المتفق عليها.
- يمكن للعميل من خلال هذا الحساب أن يقوم بمد فترة سريان الوديعة.
- هامش الربح لحساب الوديعة يكون غالباً أعلى من هامش الربح لحسابات التوفير.

5. شهادات الإيداع

وهي عبارة عن نوع من أنواع الودائع لأجل حيث يتم إصدارها من قبل البنك على شكل شهادات تبين وتشهد بأن العميل أودع مبلغاً محدداً لدى البنك لمدة محددة من الزمن وبسعر فائدة محدد، وفي تاريخ الاستحقاق يقوم البنك بدفع قيمة الشهادة للعميل مضافاً إليها الفوائد المستحقة. وقد يتم طرح هذه الشهادات بالعملة المحلية أو بعملات أجنبية.

حسابات الإشعار هي حساب ادخاري يقوم بموجبه العميل بإيداع مبلغ من المال لدى البنك، وحتى يستطيع العميل أن يسحب الأموال من هذا الحساب يشترط أن يقوم بإشعار البنك عن نيته بالسحب قبل فترة زمنية معينة من تاريخ السحب الفعلي. ويتم الاتفاق بين البنك والعميل على عدد الأيام اللازمة لإشعار البنك قبل السحب الفعلي.

شهادة إيداع

شهادة الإيداع هي وديعة لأجل، وهي منتج مالي تُباع عادةً من قبل البنوك ومؤسسات التوفير والشركات الائتمانية. تختلف شهادة الإيداع عن حسابات التوفير في أن شهادة الإيداع لها مدة محددة وثابتة (غالبًا شهر واحد أو ثلاثة أو ستة أشهر أو من سنة إلى خمس سنوات) وعادة ما يكون سعر الفائدة ثابتاً. [1] يتوقع البنك أن يتم الاحتفاظ بشهادة الإيداع حتى تاريخ الاستحقاق، وفي ذلك الوقت يمكن سحبها ودفع الفائدة. [2]

نبذة

مثل حسابات التوفير، فإن شهادة الإيداع مؤمنة «بأموال في البنك» (في الولايات المتحدة تصل إلى 250000 دولار)، وبالتالي حتى حد الإيداع المحلي المؤمن، خالية من المخاطر تقريباً. [3] في الولايات المتحدة، يتم التأمين على شهادة الإيداع من قبل شركة تأمين الودائع الفيدرالية للبنوك وإدارة الاتحاد الائتماني الوطني للاتحادات الائتمانية. [4]

في مقابل قيام العميل بإيداع الأموال لمدة متفق عليها، تقدم المؤسسات عادةً معدلات فائدة أعلى مما تقدمه على الحسابات التي يمكن للعملاء الانسحاب منها عند الطلب على الرغم من أن هذا قد لا يكون هو الحال في حالة منحنى العائد المقلوب. [5]

الأسعار الثابتة شائعة، لكن بعض المؤسسات تقدم شهادات الإيداع بأشكال مختلفة من الأسعار المتغيرة. على سبيل المثال في منتصف عام 2004 كان من المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة، وبدأت العديد من البنوك والاتحادات الائتمانية في تقديم شهادات الإيداع مع ميزة «الارتفاع المفاجئ». [6] تسمح هذه بإعادة تعديل سعر الفائدة مرة واحدة، في وقت يختاره المستهلك، خلال مدة شهادات الإيداع. في بعض الأحيان تقدم المؤسسات المالية شهادات الإيداع المفهرسة في سوق الأوراق المالية أو سوق السندات أو المؤشرات الأخرى.

المراجع

- ^ Feldler, Alex (2017-06-13). "The Best Jumbo CD Accounts of 2020". MyBankTracker. Retrieved 2020-02-07.
- ^ "Callable Step-Up Certificates of Deposit Wells Fargo Bank, N.A. Disclosure Statement" (PDF). 2015-10-01. Archived from the original (PDF) on 2017-12-01. Retrieved 2017-11-22.
- ^ "What Are Callable Certificates of Deposit (CDs)?" . Do It Right. Retrieved 2017-11-22.
- ^ "A word of caution regarding 'Step-Up Callable CDs'". Financial Strength Coach. Retrieved 2017-11-22.
- ^ "ING Direct Account Disclosures". Archived from the original on 2012-02-09. Retrieved 31 Jan 2012. Change to/Waiver of Terms: We can add to, delete or make any other changes ("Changes") we want to these terms at any time. You and your account will be bound by

the Changes as soon as we implement them. If the Change isn't in your favor, before it's implemented, we'll let you know about it as required by law. However, if applicable law requires us to make a Change, you may not receive any prior notice. We can cancel, change or add products, accounts or services whenever we want. Notice of any such changes, additions or terminations will be provided as required by law. We can waive any of our rights under these Terms whenever we want, but this doesn't mean that we'll waive the same rights in the future.

- ^ "Major Bank Certificate of Deposit Renewal Rate Rip-Off". Archived from the original on 2008-07-03.
- ^ Goldwasser, Joan (September 10, 2008). "Upside of the Credit Crunch". The Washington Post. Retrieved April 28, 2010.

.....
.....
.....
مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 75 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 299

القرار عدد 1709
الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 2011
في الملف الجنحي عدد 9276/6/7/2011

جرائم المخدرات - جنحة نقل المخدرات - العناصر التكوينية.
لا يتحقق الركن المادي لجنحة نقل المخدرات المنصوص عليها في الفصل الأول من ظهير
24/4/1954 بشأن منع قنب الكيف والفصل 2 من ظهير 21/5/1974 المتعلق بزجر
الإدمان على المخدرات إلا بثبوت إيصال المادة المخدرة أو نباتاتها إلى مكان معين من طرف
شخص أو عدة أشخاص، لا تكون لهم أي سلطة على المواد المذكورة، ولا يمتلكونها ولا
يمكن لهم التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرف، ولا عبرة بالوسيلة المستعملة أو الكمية

المنقولة، أما مجرد حيازة الجاني للمخدرات ونقلها لفائدته الشخصية، فلا تتحقق به الجنحة المذكورة.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك

في شأن وسيلة النقص الوحيدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن المحكمة المطعون في قرارها تبنت تعليل محكمة الدرجة الأولى فيما ذهبت إليه من براءة المتهم نعيم (ا) من جنحة نقل المخدرات لخلو الملف من العناصر التكوينية لجريمة نقل المخدرات ولثبوت كون المتهم مجرد حائز لها لفائدته الشخصية، في حين أنه ضبط في حالة تلبس على متن سيارته وفيها كيلو غرامين و500 غرام من مخدر الشيرا وهو يهم بمغادرة التراب الوطني، وهو دليل على نقلها سواء كان النقل لفائدته أو لفائدة الغير باعتبار أن الفصل 2 من ظهير 21/5/1974 نص بشكل مجرد على عقاب ناقل المخدرات وبالتالي يشمل العقاب وإدانة الناقل سواء كان النقل لفائدته أو لفائدة الغير، الشيء الذي يبقى معه تعليلها مجانبا للصواب لهذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن المتهمة مليكة (د) ضبطت إلى جانب المتهم الأول وعلى متن نفس السيارة التي كانت بها المخدرات الأمر الذي يشكل قرينة على قيام الجرح المنسوبة إليها في حقها، وعدم مناقشة هذه القرينة من طرف المحكمة يجعل تعليلها ناقصا يوازي انعدامه ويعرض قرارها للنقض.

حيث إنه من المقرر أن الركن المادي لجنحة نقل المخدرات المنصوص عليها في الفصل الأول من ظهير 1954 وكذا الفصل الثاني من ظهير 21/5/1974 يتحقق بإيصال المادة المخدرة أو نباتاتها إلى مكان معين من طرف شخص أو عدة أشخاص لا تكون لهم أي سلطة على المواد المذكورة ولا يمتلكونها ولا يمكن لهم التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرف، ولا عبرة بالوسيلة المستعملة أو الكمية المنقولة، وعليه فإنه لما قضت المحكمة المطعون في قرارها ببراءة المطلوب في النقص نعيم (ا) من جنحة نقل المخدرات بخلو الملف مما يفيد قيام عناصرها التكوينية إذ ثبت كونه مجرد حائز للمخدرات لفائدته الشخصية، ولما قضت ببراءة المتهمة مليكة (د) مما نسب إليها استنادا إلى إنكارها المتواتر في سائر المراحل وكذا على تأكيد المتهم المدان في جميع مراحل البحث كونها لا علاقة لها بموضوع المخدرات المحجوزة ولم يطلعها على العملية، تكون قد استعملت سلطتها في تقييم أدلة الإثبات المتاحة أمامها على نحو سليم وعللت قرارها تعليلًا كافيًا وتبقى الوسيلة عديمة الأساس.

من أجله

قضت محكمة النقص برفض طلب النقص.

الرئيس: السيد عبد المالك بوج - المقرر: السيدة فاطمة بزوط

– المحامي العام: السيد محمد الجعفري.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 75 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 301

القرار عدد 266

الصادر بتاريخ 13 أبريل 2011

في الملف الجنحي عدد 1239/6/2/2011

حادثة سير - عدم المطالبة بالإيراد التكميلي – الحق في التعويض.
لما كانت غاية المشرع من تنظيم دعوى الإيراد التكميلي وفق ظهير 6/2/1963 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية (عدل 2015) هي تفادي الحكم للأجير المصاب في حادثة طريق بتعويضين من أجل نفس الضرر أحدهما في إطار دعوى حادثة الشغل والآخر في دعوى ظهير 2/10/1984 المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسبب فيها عربات برية ذات محرك، فإن المحكمة لما قضت بعدم استحقاق المصاب كامل التعويض وإنما فقط الإيراد التكميلي بعد أن تقادمت دعوى الشغل تكون قد خرقت الفصل 108 من القانون الجنائي الذي ينص على أن التعويضات المدنية المحكوم بها يجب أن تحقق للمتضرر تعويضا كاملا عن الضرر الشخصي الحال المحقق الذي أصابه مباشرة من الجريمة.

نقض جزئي وإحالة

باسم جلالة الملك

في شأن وسيلة النقض الثالثة المتخذة من انعدام الأساس، ذلك أن القرار المطعون فيه علل بأن الثابت من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني أن السبب في الاصطدام يرجع إلى الخطأ المشترك بين المتهمين، يتمثل في السير في الاتجاه الممنوع والتقابل المعيب، وهذا يشكل تناقضا ما دام أن كل متهم كان يسير في الاتجاه المقابل للآخر، وأن المتهم الطالب هو الذي كان يسير في الاتجاه الصحيح بدليل عدم متابعته من طرف النيابة العامة من أجل السير في الاتجاه الممنوع، فيكون ما قضى به القرار المطعون فيه من تحميل الطالب نصف مسؤولية الحادثة لا أساس له. كما أن القرار اعتمد على خبرة غير قانونية وغير

منسجمة مع الضرر اللاحق بالطالب المتمثل في عجزه المؤقت لمدة 6 أشهر واعوجاج في إقفال الفكين ومحدودية فتح الفم من جراء الكسور واقتلاع وكسر الأسنان ومنحه الخبير رغم ذلك عجزا جزئيا دائما نسبة 13%

لكن حيث من جهة، فإن تحديد المسؤولية ونسبتها بكاملها أو تشطيرها بين طرفي الحادثة من الوقائع المادية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع لما له من سلطة في ذلك لا رقابة عليه من طرف المجلس الأعلى (محكمة النقض) ما لم ينسب إليه تحريف أو تناقض مؤثران، الشيء الغير الثابت في النازلة، وأن الثابت من محضر الضابطة القضائية والرسم البياني والحكمين الابتدائي والاستئنافي أن الطالب كان بدوره يسير على متن دراجته النارية في الاتجاه الممنوع وبطريق أخرى وبعد ولوجه الطريق من مكان ممنوع اصطدم بسيارة المتهم الذي كان هو أيضا يسير في الاتجاه الممنوع، وبذلك لما تبين لمحكمة الاستئناف المطعون في قرارها أن سبب الحادثة يرجع لخطأ مشترك بين المتهم والطالب يتمثل في سيرهما في الاتجاه الممنوع وتقابلهما المعيب، تكون بذلك المحكمة قد بررت قضاءها بما هو مقبول ومما استخلصته من وقائع ثابتة بمحضر الضابطة القضائية والرسم البياني، وبذلك فإن عدم متابعة الطالب من أجل السير في الاتجاه الممنوع لا أثر له على ما توصلت إليه المحكمة واقتنعت به.

ومن جهة أخرى، فإن للقاضي السلطة في تقييم وثائق الملف والأخذ بما يراه مناسباً على أن يبرر ذلك بما هو مقبول، ولذلك لما اعتبرت المحكمة الخبرة القانونية وموضوعية وأن طلب إجراء خبرة مضادة لا يوجد ما يبرره، تكون بذلك قد استعملت سلطتها في ذلك مما تبقى معه الوسيلة على غير أساس.

في شأن وسيلتي النقض الأولى والثانية مجتمعين المتخذتين من خرق القانون وانعدام التعليل، ذلك أن غاية المشرع من الفصلين 174 و175 من ظهير 6/2/1963 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية (عدل 2015) هو تقادي الحكم للمصاب بتعويضين من أجل نفس الضرر، وأن القرار المطعون فيه اعتبر أن الطالب لا يستحق إلا تعويضاً تكميلياً فقط رغم أنه لم يتوصل بأي تعويض في إطار حادثة الشغل، وقد انتظر تقادم الدعوى وطالب المتسبب في الحادثة بكامل التعويض، وقد حكمت له المحكمة الابتدائية بذلك خلافاً لمحكمة الاستئناف التي أسست قرارها على افتراض تقدم الطالب بدعوى أمام المحكمة الاجتماعية في حين لم يلجأ إلى ذلك وأن المتسبب في الحادثة هو الملزم بأداء كامل التعويض لا التعويض التكميلي.

لكن، حيث إن محكمة الاستئناف المطعون في قرارها وإن طبقت مقتضيات الفصل 174 من ظهير 6/2/1963 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية بشأن بنها في نازلة الحال بعد تقادم دعوى الشغل، إلا أنه وبمقتضى المادة 108 من القانوني الجنائي فإن التعويضات المدنية المحكوم بها يجب أن تحقق للمتضرر تعويضاً كاملاً عن الضرر الشخصي الحال المحقق الذي أصابه مباشرة من الجريمة وطبعاً في حدود مسؤولية مرتكب الجريمة، ولذلك فإن المحكمة المذكورة أعلاه حينما عللت قرارها بأن الطالب لم يتقدم بدعوى الشغل التي تقدمت وأنه لا يحق له مطالبة سائق السيارة والمسؤولة مدنياً عنها ومؤنته بالتعويض الأساسي الكامل عن العجز الدائم

وإنما بالإيراد التكميلي فقط خلافا لما قضى به الحكم الابتدائي، تكون بذلك المحكمة قد أساءت من جهة تطبيق القانون لأن الغاية من مقتضيات الفصل 174 المذكور أعلاه هو عدم حصول المتضرر على تعويضين أحدهما في إطار دعوى حادثة الشغل والأخرى في دعوى ظهير، 2/10/1984، وجعلت بذلك قرارها مشوباً بسوء التعليل وعرضته للنقض.

من أجله
قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بنقض القرار المطعون فيه جزئياً بخصوص
التعويض
المحكوم به ورفضه فيما عدا ذلك.
الرئيس: السيدة زبيدة الناظم – المقرر: السيد فؤاد هلالى – المحامي
العام: السيد رشيد صدوق.

.....
مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 74 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 21

القرار عدد 2945
الصادر بتاريخ 29 دجنبر 2010
في الملف الجنحي عدد 5091/6/7/2006

جرائم المخدرات
- مصادرة الأموال العقارية – البحث في المصدر غير المشروع للأموال.

إذا ثبت للمحكمة أن المبالغ المالية متحصلة من ارتكاب إحدى جرائم المخدرات فإنها تحكم بمصادرتها طبقاً للفصل 11 من ظهير، 21/05/1974، وتفتي أثر تلك المبالغ إلى ما قد تكون آلت إليه عندما يتم دمجها في أموال أخرى أو تحويلها إليها أياً كان نوعها ولو كانت عقارات، وتمدد إليها المصادرة كعائدات مالية وفي حدود مبالغها.
نقض وإحالة

باسم جلالة الملك
في الشكل: حيث إنه، تطبيقاً لمقتضيات المادة 542 من قانون المسطرة الجنائية، سبق
للهيئة المعنية للنظر في القضية (القسم الجنائي السابع) أن قررت بتاريخ 14/02/2007

إحالتها إلى هيئة للحكم مكونة من غرفتين مجتمعتين، وعين السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى (محكمة النقض) بتاريخ 29/03/2007 (القرار رقم 18) الغرفة المدنية (القسم الثاني) لتضاف إليها، ثم قررت هيئة الغرفتين بتاريخ 20/06/2007 إحالة القضية للبت فيها إلى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بمجموع غرفه.

ونظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعن بإمضاء الأستاذ محمد نجيب الفزكاوي المحامي بهيئة المحامين بتطوان، المقبول للترافع أمام المجلس الأعلى (محكمة النقض) ، والمتضمنة لأسباب الطعن بالنقض، وعلاوة على ذلك فإن طلب النقض موافق لما يقتضيه القانون، فهو مقبول شكلا.

وفي الموضوع: في شأن الفرع الأول من وسيلة النقض الأولى والوسيلتين الثانية والثالثة، المتخذة مجتمعة من انعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل، وخرق مقتضيات المادة 554 من قانون المسطرة الجنائية والفصل 44 من القانون الجنائي، ذلك أنه من جهة أولى، فقد سبق للمجلس الأعلى أن أصدر قرارا في النازلة بتاريخ 26/12/2002 تحت عدد 3000/8 قضى بنقض القرار الاستئنافي السابق فيما قضى به من مصادرة أملاك عقارية للعارض، استنادا إلى أن عبارة (جميع المبالغ المالية المتحصل عليها من ارتكاب الجريمة) الواردة في الفصل 11 من ظهير، 21/05/1974 إنما يقصد بها النقود أو القيم المالية المنقولة وليس العقارات. وبخلاف ما قضى به قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) هذا، فإن محكمة الاستئناف المطعون في قرارها حملت الفصل المذكور ما لا يحتمل حين ذهبت، وعن خطأ، إلى الحديث عن المال وما يؤول إليه وانتهت في تفسيرها إلى اعتبار العقار مشمولاً بالمصادرة، ومن جهة ثانية، فإن المحكمة لم تنقيد بالنقطة القانونية التي بت فيها المجلس الأعلى (محكمة النقض) عندما قضت بمصادرة العقارات المملوكة للعارض، رغم أن

المجلس الأعلى (محكمة النقض) بمقتضى قراره السابق كان نقض القرار الاستئنافي الذي كان قضى بمصادرتها استنادا إلى أن الفصل 11 المذكور الذي لم ينص على مصادرة العقارات، وإنما تخضع لها النقود والقيم المنقولة، ومن جهة ثالثة، فإنه طبقا للفصل 44 من القانون الجنائي لا يجوز الحكم بالمصادرة إلا في الأحوال التي يوجد فيها نص خاص صريح، و الفصل 11 المذكور لا يتضمن الإشارة للعقارات في معرض تحديد الأشياء التي يجب حجزها و مصادرتها في جرائم المخدرات، إذ لو كان المشرع قصد مصادرة العقارات لنص على ذلك صراحة و انتهى العارض إلى أن المحكمة، لما قضت بمصادرة عقارات مملوكة له، لم تعلل ما قضت به وخرقت فصول القانون المذكورة مما يعرض قرارها للنقض والإبطال.

حيث، إنه خلافا لما ينعاه الطاعن على القرار المطعون فيه، فقد جاء في تعليقه مايلي على الخصوص: "لما ورد في الفصل 11 من ظهير 21/05/1974 التالي: (يتعين على المحاكم في جميع الحالات المنصوص عليها في الفصول السابقة أن تصدر المواد ... وكذا جميع المبالغ المالية المتحصل عليها من ارتكاب الجريمة ...)، فإن المشرع بذلك لم يستثن الأموال التي حصل عليها المتهم من أفعال غير مشروعة وأصبحت في عداد ما يؤول إلى المال وهو العقارات.

... وحيث تبعا لما ذكر فإن هذه المحكمة تكون لها الاقتناع بأن الفصل 11 من الظهير المذكور نص على مصادرة الأموال المتحصل عليها من جراء الاتجار في المخدرات وعلى كل الممتلكات التي مصدرها مال متحصل من التعامل بالمخدرات ولو كانت عقارات هي بالضرورة في حكم ما آل إلى المال، وبالتالي استوجب مصادرة عقاراته التي لا غبار على أنها من أموال تراكمت من اتجاره في المخدرات ...".

وحيث يتجلى من هذا التعليل أن محكمة الإحالة المطعون في قرارها، قد اجتهدت في تبيان نطاق المصادرة والأموال المشمولة بها في جرائم المخدرات تطبيقا لمقتضيات الفصل 11 من ظهير 21/05/1974 على الجريمة التي أدين بها العارض في القضية.

وحيث، إن مقتضيات هذا الفصل الخاص بالمصادرة في جرائم المخدرات، وبالنظر إلى منطوقها وإلى غاية المشرع منها، لا تمنع المحكمة وهي تحكم بالمصادرة كعقوبة إضافية من أن تنتبغ المبالغ المالية التي ثبت لها أنها متحصلة من ارتكاب إحدى جرائم المخدرات التي يتعين فيها الحكم بالمصادرة، وأن تقتفي أثر تلك المبالغ إلى ما قد تكون آلت إليه عندما يتم دمجها في أموال أخرى أو تحويلها إليها أيا كان نوعها، وأن تمدد إليها المصادرة كعائدات مالية متحصل عليها من ارتكاب تلك الجرائم وفي حدود مبالغ تلك العائدات، على شرط أن تنقيد بالضوابط القانونية العامة والخاصة للعقوبة المذكورة كما وردت في الفصول 36/5 و 42 و 44 و 45 من مجموعة القانون الجنائي والفصل 11 من ظهير 21/05/1974، الأمر الذي جاء معه القرار المطعون فيه، في شأن ما ذكر، معللا تعليلا كافيا من الناحيتين الواقعية والقانونية، ولم يخرق مقتضيات المادة 544 من قانون المسطرة الجنائية ولا الفصل 44 من مجموعة القانون الجنائي في شيء، فكان الفرع والوسيلتان المستدل بها في هذا الشأن غير مبينة على أساس قانوني،

لكن في شأن الفرع الثاني من وسيلة النقض الأولى المتخذة من انعدام الأساس القانوني وانعدام التعليل، ذلك أن البحث المجري لحصر ممتلكات العارض العقارية والمنقولة، وليبيان مصدرها وما إذا كانت متحصلة من الاتجار في المخدرات، قد أنجز من طرف جهة غير مختصة، فجاء مبهما وغامضا فيما يخص كون مصدر الممتلكات المحكوم بمصادرتها هو الأموال التي حصل عليها العارض من نشاطه في تهريب المخدرات وعمل على تبييضها باقتناء عقارات، وذلك استنادا إلى المعلومات المتوفرة لدى المصلحة التي

أنجزت البحث، من دون ذكر لمصدر هذه المعلومات لتقدير حجيتها، فتكون المحكمة لما صادرت ممتلكات العارض استنادا إلى ما ذكر ومن غير أن تناقش ما تمسك به من أن أساس ثروته هو نشاطه في التجارة في الملابس بين المغرب واسبانيا، قد جعلت قرارها منعدم التعليل، ومن ثمة عرضة للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية. حيث إنه بمقتضى البند رقم 8 من المادة 365 والبند رقم 3 من قانون المسطرة الجنائية يجب أن يحتوي كل حكم أو قرار على الأسباب الواقعية والقانونية التي يبني عليها وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث ينص الفصل 11 من ظهير 21/05/1974 على أنه: " يتعين على المحاكم في جميع الحالات المنصوص عليها في الفصول السابقة أن تصدر المواد والنباتات المحجوزة تطبيقا للفصل 89 من القانون الجنائي، وكذا جميع المبالغ المالية المحصل عليها من ارتكاب الجريمة، وتأمّر كذلك بحجز أدوات ومنشآت تحويل النباتات أو صنعها والوسائل المستعملة لنقلها...".

وحيث لئن انقادت محكمة الإحالة لقرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) بخصوص إجراء بحث حول المصدر غير المشروع لممتلكات العارض المحكوم بمصادرتها، إلا أنها أي المحكمة لم تربط في تعليلها، ربطا واقعيًا وقانونيًا بين ارتكاب الأفعال الإجرامية التي تمت إدانة الطالب بها وبين ما حكم بمصادرتها من أموال مملوكة له، فهي اكتفت في تعليلها، وبصفة مجملّة وعامة، بقولها: "إن الأمر يستوجب

مصادرة عقاراته التي لا غبار على أنها من أموال تراكمت من اتجاره في المخدرات"، دون توضيح للكيفية والظروف التي تم فيها ذلك، أو تبيان للعمليات

الإجرامية التي تحصلت منها تلك الأموال، خاصة إن حكم بالمصادرة كعقوبة إضافية، لأن العبرة هي بتعليل ثبوت العلاقة المذكورة، وعليه فإن المحكمة لما قضت بمصادرة ممتلكات العارض على النحو الوارد في منطوق قرارها، دون أن تبرز بما فيه الكفاية في تعليلها لذلك كون الأموال المحكوم بمصادرتها متحصلا عليها مباشرة أو بصفة غير مباشرة، كليًا أو جزئيًا، من الأفعال الجرمية التي تمت إدانته بها لا من غيرها، فقد جعلت قرارها، بخصوص ما ذكر ناقص التعليل الموازي لانعدامه، ومعرضا بالتالي للنقض والإبطال.

ونظرا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 550 من قانون المسطرة الجنائية، فقد قرر إحالة القضية على محكمة الاستئناف بالرباط.

من أجله

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بجميع غرفه بنقض القرار المطعون فيه.

الرئيس: السيد الطيب أنجار رئيس الغرفة الجنائية – المقرر: السيدة فاطمة بزوط – رؤساء الغرف: السيدة الباتول الناصري رئيسة الغرفة التجارية، السيد إبراهيم بحماني رئيس غرفة الأحوال الشخصية والميراث، السيد أحمد حنين رئيس الغرفة الإدارية، السيدة مليكة بنزاهير رئيسة الغرفة الاجتماعية، السيد محمد العلامي رئيس الغرفة المدنية – المحامي العام: السيد أحمد الموساوي.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 73 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 259

القرار عدد 1065/13
الصادر بتاريخ 25 نونبر 2009
في الملف الجنحي عدد 10039/2007

حادثه سير - تأمين- مقطورة- مسؤولية.
إن المقطورة التي دخلت الطريق العام مجرورة بالشاحنة تعتبر جزء منها وتشكل معها أداة واحدة والظنيين يعتبر سائقا للعربة الجارة والمجرورة وإن إدانته وثبوت مسؤوليته الجنائية يستتبع بالضرورة المسؤولية المدنية لكل من مالكي العربة الجارة والمجرورة طالما أن الالتزام بالتعويض يتحقق بمجرد ثبوت مسؤولية سائق الناقله المؤمن عليها. إن المقطورة المؤمن عليها وإن كانت لا تتوفر على محرك فإن سيرها بالطريق العام جارة أو محمولة على عربة ذات محرك كاف لتطبيق مقتضيات ظهير 2/10/1984 .
رفض الطلب

باسم جلالة الملك
في شأن وسيلة النفض الأولى والمتخذ فرعها الأول من عدم الجواب على الوسائل المثارة المنزل منزلة انعدام التعليل ذلك أن القرار المطعون فيه علل ما قضى به من كون المقطورة تعتبر جزء من مجموع الشاحنة وتشكل معها الأداة المرتكبة للحادثة ومن توابعها ويسرى عليها ما يسرى على الشاحنة التي تجرها من حيث المسؤولية. والحال انه من الثابت أن شركة فوليم للنقل كانت قد تكلفت بنقل مادة الحليب المعبأة داخل المقطورة لفائدة مؤمنة العارضة الشركة المركزية للحليب بواسطة شاحنة في ملكها من نوع مان رقم 2/17/8639 وان الحادثة نتجت عن الأفعال والأخطاء المرتكبة من طرف سائق الشاحنة المذكورة وهو في خدمة شركة فوليم للنقل, وان العارضة تمسكت أمام محكمة الموضوع بالدفع بانعدام مسؤوليتها عن هذه الحادثة لكون الناقل وحده هو المسؤول عن الأفعال

والأخطاء التي يرتكبها الأشخاص الذين يكلفهم بانجاز النقل الى غاية تسليم الأشياء المنقولة للمرسل إليه وان أي اتفاق على خلاف ذلك يعد باطلا وعديم الأثر طبقا لما نصت عليه مقتضيات المادة 462 من مدونة التجارة. لكن محكمة الموضوع لم تجب عن هذا الدفع مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض. والمتخذ فرعها الثاني من عدم كفاية التعليل المنزل منزلة انعدامه ذلك أن القرار المطعون فيه لم يحدد نسبة مسؤولية مؤمن العارضة في الحادثة، لأن القواعد العامة للمسؤولية تقتضي مساءلة كل شخص في حدود مساهمته في وقوع الضرر الذي احدث للغير. وان القرار المطعون فيه لئن كان قد اعتبر أن المقطورة تعتبر جزء من مجموع الشاحنة ويسري عليها ما يسري على الشاحنة من مسؤولية فانه لم يبرز دورها في وقوع الضرر رغم أن المقطورة كانت محمولة على متن الشاحنة أي أن وضعها بالصورة المذكورة لا يسمح لها بإحداث الضرر أو بالتدخل الايجابي في وقوعه مما يجعل القرار المطعون فيه معلا تعليل فاسدا ومعرضا للنقض.

في شان الوسيلة الثانية المتخذة من خرق مقتضيات المادة الأولى من ظهير 2-10-1984 وانعدام الأساس القانوني. ذلك أن مقتضيات ظهير 2/10/1984 ينحصر تطبيقها على تعويض الأضرار البدنية التي تنتسب فيها للغير عربة برية ذات محرك خاضعة للتأمين الإجباري والحال أن المقطورة لا تتوفر على محرك ذاتي وأنها كانت محمولة على متن الشاحنة وان إخضاع التعويضات المحكوم بها في مواجهة مؤمنة العارضة لظهير 2/10/1984 يعد خرقا للقانون ويعرض القرار المطعون فيه للنقض.

حيث يستفاد من شهادة التأمين المدرجة بالملف والصادرة عن الطاعنة شركة التأمين أكسا والتي أدلى بها الظنين للضابطة القضائية اثر وقوع الحادثة أن ضمان الشركة المذكورة يتعلق بالأضرار التي تنتسب فيها المقطورة (صهريج الحليب) نوع ماكيا المسجل تحت عدد 9115-04 للغير في إطار ظهير 20/10/1969 المتعلق بالتأمين الإجباري للناقلات عبر الطرق ومادامت الطاعنة لا تنازع في ضمانها للمسؤولية المدنية لمالكة المقطورة المذكورة الشركة المركزية للحليب وان النزاع يتعلق بتعويض الأضرار اللاحقة بالغير وليس بسلامة البضاعة المنقولة فانه لا مجال للاحتجاج بعدم تطبيق مقتضيات الفصل 462 من مدونة التجارة.ومن جهة أخرى فان المقطورة المؤمن عليها لما دخلت الطريق العام مجرورة بالشاحنة جرار نوع مان المسجلة تحت عدد 2/17/8639 فإنها تعتبر جزءا منها وتشكل معها أداة واحدة وان الظنين الحداوي فراس يعتبر سائقا للعربة الجارة والمجرورة لذلك فان إدانته من طرف المحكمة من اجل السرعة المفرطة التي نتج عنها قتل وجرح غير عمديين وثبوت مسؤوليته الجنائية يستتبع بالضرورة المسؤولية المدنية لكل من الشركة المركزية للحليب وشركة فوليم

لنقل وبالتالي إحلال شركتي التامين أكسا والوفاء محل مؤمنها في الأداء طالما أن التزام المؤمن بالتعويض عن الضرر اللاحق بالغير يتحقق بمجرد ثبوت مسؤولية سائق الناقل المؤمن عليها. وان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما ردت دفع الطاعة بكون المقطورة لم يكن لها دور ايجابي في الحادثة بعلة أنها تشكل وحدة واحدة مع الشاحنة والأداة المتسببة في الحادثة تكون قد بنت قضاءها على أساس سليم. ومن جهة ثالثة فإنه وان كانت المقطورة المؤمن عليها لا تتوفر على محرك فان سيرها على الطريق العام مجرورة أو محمولة على عربة ذات محرك كاف لتطبيق مقتضيات ظهير 2/10/1984 على التعويض المستحق للضحايا مما تكون معه الوسيلة الثانية فيما اشتملت عليه على غير أساس.

من أجله

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) برفض الطلب.

السيدة خديجة القرشي رئيسة والسادة المستشارون: ربيعة لمسوكر مقرر
وعبد المجيد بابا اعلي وسميرة نقال وعائشة العلوي المدغري وبمحضر المحامي
العام السيد عبد العزيز صابر الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة
الضبط السيدة فاطمة اليماني.

1

قرار محكمة النقض

رقم : 346

الصادر بتاريخ 14 يونيو 2022

في الملف الشرعي رقم 924/2/1/2019

أسباب لحوق النسب محددة حصرا في الفراش والإقرار والشبهة المادة 152 من مدونة الأسرة. يضاف إلى ذلك شبهة الخطبة بشروطها المحددة في المادة 156 من نفس المدونة.

لما ثبت للمحكمة أن عقد زواج الطرفين لم ينعقد إلا بتاريخ 14/11/2012، وأن البنات مزادة قبل ذلك بتاريخ 03/11/2012، وأن الطاعة استصدرت حكما بتسجيلها بسجلات الحالة المدنية في غيبة المطلوب مصنعة تاريخ ازدياد بدل تاريخ ولادتها الحقيقي أعلاه، وأنه لا وجود لأي إقرار للمطلوب خاليا من اللبس، لأن المعترف بمثابة إقرار له جاء معييا من

حيث الرضى لحصوله لدى الضابطة القضائية وخالفة بإنكاره المستمر للنسب، وقد تم بمناسبة إجراءات قضائية لا يعتد بها في الميدان المدني فضلا على أن الطاعنة أقرت بأن البنت ولدت قبل الزواج من المستأنف (المطلوب الحكم ببراءته من قسمة عدم التصريح بازدياد مولود داخل الأجل القانوني، وهي قرينة لها دلالتها بأن البنت لا تلزم المراد لحوق نسبها إليه كأب، وأن الخبرة المنجزة من قبل المختبر العلمي للشرطة العلمية حسمت الواقع الحقيقي الذي هو ازدياد البنت من غير المطلوب، وهي خبرة أنجزت بأمر قضائي ولم يطعن في محتواها، وقضت المحكمة بنفي نسب البنت عن المطلوب، فإنها أسست لقضائها، وعللت قرارها تعليلا سليما. محكمة النقض

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

رفض الطلب

حيث يستفاد من مستندات الملف والقرار المطعون فيه المشار إليه أعلاه، أن المطلوب (ع. ز) تقدم بمقال سجل بتاريخ 23/12/2016 بالمحكمة الابتدائية بسوق الأربعاء الغرب، عرض فيه أنه تزوج بالمدعى عليها (ف. ز. د) وعقد قرانه بما بتاريخ 22/10/2012، وأنه اكتشف بعد ذلك أنها وضعت مولودة أنثى بتاريخ 03/11/2012، وتقدمت بشكاية في مواجهته بدعوى عدم التصريح بازدياد البنت، ولما اعترفت أن المولودة ازدادت قبل الزواج (كذا) قضت المحكمة ببراءته، وفي إطار دعوى نفقة البنت التي تقدمت بها وإنجاز خبرة للتأكد من نسب البنت خلص المختبر الوطني للشرطة العلمية إلى أنه لا علاقة بيولوجية بينه وبين المطلوب نفقتها، كما تقدمت المدعى عليها

بمقال للتصريح بازدياد البنت دون علمه وعمدت إلى تزوير ورقة الخروج من المستشفى بحيث جعلت تاريخ ازدياد المولودة هو 12/11/2013 بدل التاريخ الحقيقي أعلاه، والتمس الحكم بنفي نسب البنت "م" عنه، والتشطيب عليها من سجلات الحالة المدنية بسوق الثلاثاء الغرب من الرسم رقم 605 وأجابت المدعى عليها بأن النسب ثابت بالظن ولا ينتفي إلا بحكم قضائي، وأن الثابت من محضر الضابطة القضائية المرفق أن المدعى يقر بأبوته للبنت "م"، وأن إقراره حجة عليه ولو ازدادت المولودة خارج المدة المعتبرة شرعا، وأنه سبق للمحكمة أن أجابت ضمنا على طلب المدعى وقضت بنفقة البنت المذكورة بحكم اكتسب حجية الأمر المقضي به، وأن الأحكام القضائية من أقوى الحجج ولا تدحض بمجرد تقرير خبرة نسبي مطعون فيه، وأن تسجيل البنت بالحالة المدنية بموجب حكم قضائي باسم المدعى أضحي حجة قاطعة على ثبوت نسبها إليه، والتمست رفض الطلب. وبعد التماس النيابة العامة تطبيق القانون، قضت المحكمة الابتدائية بتاريخ 27/11/2017 في الملف عدد 1038/16 برفض الطلب فاستأنفه المدعى وألغته محكمة الاستئناف وقضت تصديا بنفي نسب البنت "م" المزادة بتاريخ 03/11/2012 بدوار سيدي قاسم مرزوك من والدتها (ف. ز. د) عن الطاعن

(ع. ز)، والتشطيب عليها من سجلات الحالة المدنية الخاصة به لدى جماعة سوق ثلاثاء الغرب، وذلك بقرارها المطعون فيه بالنقض من طرف الطالبة بواسطة دفاعها بمقال تضمن وسيلة فريدة من فرعين. وجه المطلوب تعليقا للقانون.

حيث تعيب الطالبة القرار في الوسيلة الفريدة بفعاد التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن الأصل الشرعي في النسب أنه ثابت بالظن ولا يثبت إلا بحكم قضائي، وأن من أسباب ثبوت النسب وفق المادة 152 من مدونة الأسرة الفراش والإقرار وان إقرار المطلوب بإنجابها للبننت (م) محكمة بمحضر الضابطة القضائية أضحي حجة عليه مرتبة لآثارها القانونية ولو ازدادت المولودة خارج المدة المعتبرة شرعا، وهو ما صارت عليه محكمة النقض في العديد من قراراتها، وأنه سبق للمحكمة أن أجابت ضمنا على طلب المدعي وقضت بنفقة البننت المذكورة بحكم اكتسب حجية الأمر المقضي به، وأن الأحكام القضائية من أقوى الحجج ولا تدحض بمجرد تقرير خبرة نسبي مطعون فيه، وأن تسجيل البننت بالحالة المدنية بموجب حكم قضائي باسم المدعي أضحي حجة قاطعة على ثبوت نسبها إليه، وأن الخبرة المحتج بما لا يمكن الركون إليها لكونها أنجزت على ذمة قضية تتعلق بالنفقة وليس بنفي النسب، كما أن الخبر انتهى إلى الخلاصة دون أن يبين العناصر العلمية والكشف الجيني والبصمة الوراثية المعتمدة في استخلاص النتيجة التي انتهى إليها، ولأن الخبرة تخضع لسلطة المحكمة في التقدير، وأن إقرار الزوج بأبوته للبننت "م" صار حجة داحضة للخبرة نفسها كما أن الفراش بدوره وضع حدا لكل شبهة أو مظنة (كذا)، وأن التماس التشطيب على البننت من سجل الحالة المدنية ليس له أساس طالما أن تسجيلها تم بموجب حكم قضائي لا يمكن إلغاؤه إلا بسلوك الطعن القانوني والتمست لذلك نقض القرار المطعون فيه.

2

لكن، حيث إن أسباب الحوق النسب محددة حصرا في الفراش والإقرار والشبهة حسب مقتضيات المادة 152 من مدونة الأسرة. يضاف إلى ذلك شبهة الخطبة بشروطها المحددة في المادة 156 من نفس المدونة والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بنفي نسب البننت "م" عن المطلوب لما ثبت لها أن عقد زواج الطرفين لم ينعقد إلا بتاريخ 14/11/2012، وأن البننت "م" مزادة قبل ذلك بتاريخ 03/11/2012، وأن الطاعنة استصدرت حكما بتسجيل البننت بسجلات الحالة المدنية في غيبة المطلوب مصطنعة تاريخ ازدياد للبننت وهو 12/11/2013 بدل تاريخ ولادتها الحقيقي أعلاه، وأنه لا وجود لأي إقرار للمطلوب خاليا من اللبس لأن المعتبر بمثابة إقرار له جاء معييا من حيث الرضى لحصوله لدى الضابطة القضائية وخالفه بإنكاره المستمر للنسب، وقد تم بمناسبة إجراءات قضائية لا يعتد بها في الميدان المدني، فضلا على أن الطاعنة أقرت بالمسطرة الجنحية بالملف عدد 154/1206/2014 بأن البننت (م) ولدت قبل الزواج من المستأنف المطلوب)، مما ترتب

عنه الحكم ببراءته من تهمة عدم التصريح بازدياد مولود داخل الأهل القانوني وهي قرينة لها دلالتها بأن البنت "م" لا تلزم المراد تحوق نسبها إليه كأب، وأن الخبرة المنجزة من قبل المختبر العلمي للشرطة العلمية بالدار البيضاء بتاريخ 08/03/2016 الحسن الواقع الحقيقي الذي هو ازدياد البنت "م" من غير المطلوب، وهي خبرة أنجزت بأمر قضائي وم في محتواها، فإنها جعلت لما قضت به أساسا، وعللت قرارها تعليلا سليما، وما بالبعي قضت محكمة النقض برفض الطلب، وعلى الطالبة المصارييف. الرئيس: محمد بنزهة المستشار المقرر عبد الحي العيدر المحامي العام محمد الفلاحي.

3

.....
المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 561/1

المؤرخ في : 04/12/2014

ملف تجاري عدد : 647/3/1/2012

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

البنك الشعبي لمراكش بني ملال

ضد

محمد الحطاب

بتاريخ : 04/12/2014

إن الغرفة التجارية القسم الأول

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : البنك الشعبي لمراكش بني ملال شركة ذات شكل تعاوني ورأسمال قابل للتغيير لها مجلس إدارة جماعية ومجلس للرقابة خاضعة للقانون رقم 96/12 مقره الأساسي بمحج عبد الكريم الخطابي بمراكش.

ينوب عنه الأستاذتان بسمات الفاسي فهري وأسماء العراقي المحاميتان بهيئة الدار البيضاء والمقبولتان للترافع أمام محكمة النقض.

وبين : 1- محمد الحطاب

القاطن بشارع الجيش الملكي ببني ملال.

الطالب

ينوب عنه الأستاذ عبد الله بحباح المحامي بهيئة بني ملال والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

2- كريم الحطاب

القاطن بشارع الجيش الملكي الطابق السفلي ببني ملال.

المطلوبان

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 26/04/2012 من طرف الطالب المذكور بواسطة نائبتيه الأستاذتين بسمات الفاسي فهري وأسماء العراقي والرامي إلى نقص قرار محكمة الاستئناف التجارية بمراكش رقم 02 الصادر بتاريخ 03/01/2012 في الملف عدد 07974

و بناء على المذكرة الجوابية المدلى بها بتاريخ 11/06/2013 من طرف المطلوب محمد الحطاب بواسطة نائبه الأستاذ عبد الله بحباح والرامية إلى التصريح برفض الطلب.

و بناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 .

و بناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 12/11/2014 .

و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 04/12/2014

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهما و عدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد أحمد بنزاكور و الاستماع إلى

ملاحظات المحامي العام السيد السعيد سعداوي.

و بعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من وثائق الملف و من القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بمراكش تحت عدد 02 بتاريخ 03/01/2012 في الملف عدد 974/09 ان الطالب البنك الشعبي لمراكش بني ملال تقدم بمقال التجارية مراكش عرض فيه أنه استصدر حكما بتاريخ 10/12/2007 في الملف عدد 295/09/2006 قضي على المطلوب الأول محمد الحطاب بأدائه له مبلغ 622952,13 درهما مع الفوائد القانونية من تاريخ 20/02/2006 إلى غاية الأداء. و لضمان الأداء منح المدعى عليه المذكور للبنك المدعى رهنا من الدرجة الأولى لضمان أداء مبلغ 700.000,00 درهم مع الفوائد الاتفاقية و المصاريف و التوابع، و ان هذا الرهن سجل على الملك ذي الرسم العقاري 2759/10 ، غير انه تعذر بيع هذا العقار لعدة مرات في إطار إجراءات تحقيق الرهن لكون العقار تم كراؤه من طرف المدعى عليه للمطلوب الثاني المسمى كريم الحطاب، رغم انه التزم في عقد الرهن بعدم كراته للغير إلا بإذن من البنك ملتصا بالحكم بإبطال عقد الكراء بطلانا مطلقا و بقوة القانون، و الحكم بالفراغ المكتري و كل من يقيم مقامه تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 500.00 درهم عن كل يوم يتأخر فيه عن التنفيذ، و بعد استدعاء المدعى عليهما و تخلفهما رغم التوصل و تمام الإجراءات قضت المحكمة التجارية برفض الطلب أيد استئنافيا بمقتضى القرار المطعون فيه. في شأن الوسيلة الفريدة

حيث ينعي الطاعن على القرار خرق الفصول 230 و 306 و 310 و 311 من ق ل ع و الفصل 345 من ق م و فساد التعليل و تناقضه الموازين لانعدامه و عدم الارتكاز على أساس بدعوى أن المحكمة مصدرته عللته بقولها " انه لئن كان عقد الكراء قد أبرم في 24/12/2003 بتاريخ لاحق لعقد الرهن الذي وقع عليه الطرفان و التزم الحطاب محمد في البند الثالث منه بعدم كراء العقار للغير، فان ذات البند لم يرتب أي جزاء في حالة الإخلال بمقتضياته ما عدا أعمال القواعد العامة بشأن المطالبة بالتعويض إذا ثبت أن هناك ضررا، خاصة و ان الرهن النصب على العقار، و لا شيء يمنع من بيعه و ان أسس عليه أصل تجاري باسم شخص آخر، في حين و بالرغم من معاينة المحكمة لاتفاق الطرفان صراحة على عدم كراء العقار المرهون إلا أن المطلوب الحطاب محمد قام بكراته للغير مخلا بقاعدة العقد شريعة المتعاقدين المستمدة من الفصل 230 من ق ل ع مما يبقى معه الكراء باطلا بطلانا

مطلقا عملا بالفصلين 230 و 306 من ق ل ع . كما أخطأ القرار لما طبق على النازلة مقتضيات الفصل 311 من ق ل ع . والحال أن النص المذكور يتعلق بقابلية العقد للإبطال وليس للبطلان مما يتعين نقضه.

حيث لما كان بمقتضى الفصل 230 من ق ل ع تقوم الاتفاقات المبرمة بين الطرفين على وجه صحيح مقام القانون، ولما كان الفصل 1241 من ق ل ع يقضي بأن أموال المدين تشكل الضمان العام لدائنيه وكان الفصل 228 من نفس القانون ينص على أن الاتفاقات لا تلزم إلا أطرافها ولا تنفع ولا تضر الغير إلا في الحالات المذكورة في القانون، وللدائن الحق في الاعتراض على الاتفاقات التي يبرمها مدينه مع الغير قصد الأضرار بحقوقه، ولما كانت المحكمة ملزمة بالبت في حدود طلبات الأطراف موضوعا وسببا، وملزمة بتكييف الدعوى وإنزال النص القانوني الواجب التطبيق على الوقائع الثابتة لها ولو لم يطلبه الأطراف أو طلبوا غيره، ولما كان موضوع الدعوى هو الحكم ببطلان عقد الكراء المبرم بين المطلوب محمد الخطاب وابنه كريم الخطاب بعد عقد الرهن الذي اتفق فيه البنك مع المدين بعدم كرائه للغير إلا عبد الحصول على إذن بذلك، ولما كان سبب المطالبة بإبطال الكراء كما جاء في المقال الافتتاحي هو كونه عقدا صوريا أبرم للإضرار بالدائن، فإن المحكمة التي قضت برفض الطلب بعلّة " ان البند الثالث من عقد الرهن لم يرتب أي جزاء في حالة إخلال المطلوب الأول بالتزامه بعدم كراء العقار للغير وان الرهن المنصب على العقار لا يمنع من بيعه وان أسس أصل تجاري عليه باسم شخص آخر دون ان تبحث فيما قام به المدين الراهن مالك العقار من كراء المحل للغير إضرارا بدائله ومدى الأضرار اللاحقة بالدائن المرتهن من جراء هذا التصرف الذي هو غير بيع الشيء المرهون للغير، لكونه يبقى محافظا على جميع ميزاته ويكون للدائن حق تتبعي عليه في أي يد انتقل إليها، تكون المحكمة بمنحها هذا قد قامت بإنقاص قيمة الضمان الممنوح للبنك الطاعن وجعلت قرارها غير مرتكز على أساس عرضة للنقض.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الملف على نفس

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحالة الملف على نفس المحكمة المصدرة له للبت فيه من جديد طبقا للقانون وهي مترتبة من هيئة أخرى وتحميل المطلوبين في النقض الصائر.

بطرفته. كما قررت إثبات حكمها هذا بسجلات المحكمة المذكورة إثر الحكم المطعون فيه أو

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاء بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد عبد الرحمان المصباحي رئيسا والمستشارين السادة : احمد بنزاكور مقررا وفاطمة بنسي و السعيد شوكيب وفوزية رحو أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد السعيد سعداوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتيحة موجب

012/647

1/561

المستشار المقرر

كاتبة الضبط

.....

قرار محكمة النقض

رقم : 2/04

الصادر بتاريخ 17 يناير 2023

في ملف عقاري عدد : 4370/1/4/2019

دعوى قسمة المتروك بين الورثة - شروطها .

إن دعوى قسمة المتروك بين الورثة لا ينظر فيها إلى أصل التملك ومن ادعى الاختصاص به أو ببعضه عليه عبء الإثبات على قاعدة الاستحقاق والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت دعوى القسمة بما جرى به منطوق قرارها بعلّة أنه من المقرر فقها أن من شروط قبول دعوى القسمة إثبات ملكية الموروث للأموال موضوع طلب القسمة وأنه لا يؤمر بها إلا بعد إثبات موجباتها وأن ما أدلى به المستأنف عليه من وثائق لا تتضمن شروط الملك"، تكون قد خالفت القاعدة أعلاه وعرضت قرارها للنقض.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

بناء على مقال الطعن المرفوع بتاريخ 29/01/2019 من طرف الطالبين بواسطة نائبهم ذ. (...)، والرامي إلى نقض القرار رقم 990 الصادر بتاريخ 30/11/2008 في الملف عدد 263/07/2006 عن محكمة الاستئناف بمراكش.

وبناء على مستندات الملف؛

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974؛

وبناء على الأمر بالتخلي؛

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 17/01/2023

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم؛

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة نادية الكاعم والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد نور الدين الشطبي؛

1

وبعد مداولة طبقا للقانون

حيث يؤخذ من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه أن موروث الطاعنين د. أحمد) تقدم بتاريخ 10/11/2003 لدى المحكمة الابتدائية بنفس المدينة أصالة عن نفسه ونيابة عن الطاعن (حميد. 1) بمقال افتتاحي أعقبه بثلاثة مقالات إصلاحية له عرض فيها أنهما يملكان مع المطلوبين القطعة الأرضية المسماة "الدراع" الواقعة بدوار الدرك جماعة السويهلة قيادة الأودية عمالة مراكش المنارة الموصوفة بالمقال الآيلة لهم إرثا من موروثهم الجيلالي بن إبراهيم والتمس القسمة، وأرفق المقال برسم إرثه موروثهم عدد 204 وبرسم بينة تصرف عدد 347 مع رسم استفسارها عدد 346 وبشهادة إدارية. وأجاب المطلوب (محمد. د بأنه يملك المدعى فيه شفعة من يد المسمى (جمعة. م) الذي اشتراه من موروث الطرفين الجيلالي. بن إ.). وأرفق الجواب برسم إرثه بالتصرف عدد 582 وبشهادتين إداريتين بالتصرف والاستغلال و بإشهادين منجزين من طرف جمعة. م). وبعد إجراء معاينة من طرف المحكمة انتهت خلالها إلى أن بينة التصرف تنطبق على أرض الواقع، ثم أمرت بخيرة انتهى فيها الخبير (س. عبد الكريم) في تقريره الأولي والتكميلي إلى اقتراح أربعة مشاريع للقسمة العينية. وبعد انتهاء الأجوبة والردود أصدرت المحكمة الابتدائية حكما بتاريخ 15/12/2005 في الملف عدد 318/9/2003 قضى بإجراء قسمة عينية في العقار المدعى فيه المسمى الدراع الكائن بدوار الدرك الجماعة السويهلة المحدودة قبلة بدوار المزوضي وورثة المطاعي ويمينا ورثة جموع والساقية وشمالا العريس بالعربي وغربا الطريق وجمعة المختار وذلك بعد إجراء القرعة بين الأطراف حول المشاريع المنجزة من طرف الخبير السيد (س. عبد الكريم) حسب التقرير المودع بكتابة الضبط بتاريخ 11/04/2005 وتقرير الخبرة التكميلية المنجز بتاريخ 09/11/2005، واستأنفه المطلوب الأول. وبعد استنفاد أوجه الدفع والدفاع قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به والحكم تصديا

بعدم قبول الدعوى، وهو القرار المطعون فيه بمقال تضمن وسيلة وحيدة ولم يجب المطلوبون.

في شأن الوسيلة الوحيدة

حيث يعيب الطاعنون القرار بخرقه للفصل 359 من قانون المسطرة المدنية بانعدام التعليل وعدم ارتكازه على أساس قانوني، ذلك أن المحكمة مصدرته بما علته به لم تأخذ بعين الاعتبار بأن الأمر يتعلق بأرض جيشية يتصرف فيها أفراد الجماعات السلالية كل حسب نصيبه ويتوارثونها فيما بينهم ويكون سند تواجدهم فيها إما الشهادة الإدارية بالتصرف التي تسلمها لهم السلطة المحلية أو بيئة التصرف التي ينجزها العدول وهو ما تركز عليه دعوى القسمة ولا تعتمد على رسوم الملكية التي تستوجب توفرها على شروط الملك وأن ذلك ما سارت عليه محكمة النقض وهي الوثائق المدلى بها في الملف والمعتمدة من طرف المحكمة الابتدائية في الحكم بالقسمة، وقد كان محقا في ذلك باعتبار أن الأمر يتعلق بقسمة حق المنفعة لأن الأرض جيشية وتم إثبات استغلالها إلى جانب المطلوب. ومن ثم، فالقرار الاستثنائي بإلغائه للحكم الابتدائي بعلّة عدم الإدلاء برسم ملكية تتوفر فيه شروط الملك جاء في غير محله مما يتعين نقضه.

حيث صح ما عابه الطاعن على القرار، ذلك أن دعوى قسمة المتروك بين الورثة لا ينظر فيها إلى أصل التملك ومن ادعى الاختصاص به أو بيعه عليه عبء الإثبات على قاعدة الاستحقاق والمحكمة مصدرت القرار المطعون فيه لما ردت دعوى القسمة بما جرى به منطوق قرارها بعلّة "أنه من المقرر فقها أن من شروط قبول دعوى القسمة إثبات ملكية الموروث للأموال موضوع طلب القسمة وأنه لا يؤمر بها إلا بعد إثبات موجباتها وأن ما أدلى به المستأنف عليه أحمد. (د) من وثائق لا تتضمن شروط الملك"، تكون قد خالفت القاعدة أعلاه وعرضت قرارها للنقض.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصالحه الطرفين يقتضيان إحالة القضية وطرفيها على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون . للبت للبت فيها طبقا للقانون، و إحالة القضية وطرفيها على نفس المحكمة للبت للبت فيها طبقا للقانون وعلى المطلوبين المصاريف . كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له، إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته؛

وبهذا صدر القرار وتلى بالجلسة العلنية للمتعددة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد حسن منصف رئيسا والمستشارين السادة: نادية الكاعم مقررة والمصطفى السجرايف اله وعبد اللطيف معادي ومحمد رضوان النقص أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد نور الدين الشطبي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة ابتسام الزواغي.

.....

.....

.....

1/3

قرار محكمة النقض

رقم : 196 .

الصادر بتاريخ 22 مارس 2023

في الملف التجاري رقم 506/3/2/2021

كراء تجاري - إنذار بالإفراغ - عدم ارتباط سبب وأجل للإفراغ بالنظام العام - أثره.

إن المنازعة في الإنذار وما يجب أن يتضمنه من سبب وأجل للإفراغ غير مرتبط بالنظام العام باعتبار أن هذه الشروط التي يجب على المكري احترامها لصحة دعوى المصادقة على الإنذار والمنصوص عليها في المادة 26 من قانون رقم 16/49 وضعت لمصلحة المكثري الذي يبقى من حقه وحده التمسك بها أو تركها.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نقض وإحالة

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 22 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها الأستاذ (ع.ف) الرامي إلى نقص القرار رقم 207 الصادر بتاريخ 21/10/2020 عن محكمة

الاستئناف التجارية بالدار البيضاء في الملف عدد 2680/8206/2020.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 08/03/2023

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 22/03/2023

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محمد الكراوي والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد محمد صادق.

وبعد المداولة طبقاً للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه أن الطالبة شركة "ر" تقدمت بتاريخ 23/12/2019 بمقال إلى المحكمة التجارية بالدار البيضاء جاء فيه أنها تملك العمارة الكائنة بلقديف الدار البيضاء، وأن المطلوبة شركة "ل. أ." تكتري منها المحل التجاري الكائن بأسفل العمارة بسومة شهرية قدرها 4.400 درهم، وأنها رفضت أداء واجبات الكراء عن الفترة ما بين فاتح يوليوز 2019 إلى متم دجنبر من نفس السنة، وجهت إليها إنذاراً بالأداء تحت طائلة الإفراغ بقي بدون جدوى والتمست تبعا لذلك الحكم عليها بأدائها لها مبلغ 26.400 درهم واجب كراء المدة المذكورة وتعويض عن التماطل قدره 5.000 درهم وإفراغها هي ومن يقوم مقامها أو بإذنها المحل التجاري الكائن أسفل العمارة تحت طائلة غرامة تهديدية، وبعد جواب المدعى عليها، وإدلاء المدعية بمقال إضافي يرمى إلى أداء واجبات الكراء عن المدة من 01/01/2020 إلى 29/02/2020 صدر الحكم القاضي بأدائها مبلغ 3.000 درهم كتعويض عن التماطل والمصادقة على الإنذار وإفراغها هي ومن يقوم مقامها أو بإذنها المحل التجاري موضوع الدعوى ورفض باقي الطلبات ألغته محكمة الاستئناف التجارية فيما قضى به من إفراغ وحكمت من جديد بعدم قبول الطلب المتعلق بذلك وتأييده في الباقي بقرارها المطلوب نقضه.

في شأن وسيلة النقض الأولى:

حيث تنعى الطالبة على القرار خرق المادتين 8 و 26 من قانون رقم 16/49 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، ذلك أنه ألغى الحكم الابتدائي فيما قضى به من إفراغ و من الجديد بعدم قبول الطلب لعلّة مفادها، أن المادة 26 من قانون رقم 16/49 تتطلب منح المطلوبة أحلين أحدهما يتعلق بأداء واجبات الكراء والآخر يتعلق بالإفراغ وكلاهما لا يجب أن يقل عمل 15 يوماً، والحال أن ما تشترطه المادة 26 هو منح المكثري أجلا واحدا مدته 15 يوماً يبتدي من تاريخ التوصل بالإنذار وليس أحلين، وأن الأجل المنصوص عليه في المادة 8 يتعلق بالإعفاء من التعويض ليس إلا، وأن الطالبة وجهت للمطلوب إنذاراً بأداء واجبات الكراء تحت طائلة اللجوء إلى القضاء للمطالبة

بالإفراغ وحددت لها أجل 15 يوما، لم تنازع في ذلك ولم تثر في مقالها الاستثنائي ومذكراتها مسألة الأجلين بل تمسكت فقط بوجود قوة القاهرة حالت دون أدائها الكراء داخل الأجل، تتجلى في كون المستخدمة لديها والتي توصلت بالنيابة عنها بالإندار كانت في رخصة الولادة ولم تخبرها به فأتي قرارها تبعا لذلك خارقا للمادتين المذكورتين مما تعين نقضه.

حيث لما كانت المنازعة في الإندار وما يجب أن يتضمنه من سبب وأجل للإفراغ غير مرتبط بالنظام العام باعتبار أن هذه الشروط التي يجب على المكري احترامها لصحة دعوى المصادقة على الإندار والمنصوص عليها في المادة 26 من قانون رقم 16/49 وضعت لمصلحة المكثري الذي يبقى من حقه وحده التمسك بها أو تركها، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي أثار تعلقا أن الإندار موضوع الدعوى تضمن أجلا لأداء الكراء ولم يتضمن أجلا آخر للإفراغ ومدة كل واحد منهما 15 يوما، وأن دعوى المصادقة على الإندار رفعت قبل مرور الأجلين معا، ورتبت عن ذلك عدم قبول طلب الإفراغ والحال أن المطلوبة من جهة لم يسبق لها أن تمسكت ضمن أسباب استئنافها بما ذكر ومن جهة ثانية فإن الأجل الواجب منحه للمكثري في حالة توقفه عن أداء الكراء هو خمسة عشر يوما المنصوص عليه في المادة 26 المذكورة، وبانصرامه دون أداء يكون التماطل ثابت في حقه ويتحقق تبعا لذلك السبب الذي يعتمده المكري في تقديم دعوى المصادقة عليه وإفراغه من العين المكراة باعتبار أن دعوى المصادقة على الإندار نظمها المشرع في الباب العاشر المتعلق بالمسطرة، وحدد في المادة 26 المذكورة أجلا واحدا لإثبات التماطل في أداء واجبات الكراء وللإفراغ، وأن هذه الدعوى لا علاقة لها وغير متوقفة على الأجل الآخر المثبت للتماطل المنصوص عليه في الفرع الثالث من الباب الثالث في المادة 8 والذي أتى به المشرع من أجل إعفاء المكري من أداء أي تعويض للمكثري مقابل الإفراغ شريطة إثبات عدم أداء ثلاثة أشهر من الكراء على الأقل، كما أن حق المكري في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة للمصادقة على الإندار يبتدىء من تاريخ انتهاء أجل 15 يوما المحدد في الإندار حسب الفقرة الخامسة من نفس المادة وليس من تاريخ انتهاء الأجلين كما ورد بتعليق المحكمة وأنه بإجراء مقارنة بين تاريخ التوصل بالإندار وهو 02/12/2019 وتاريخ رفع دعوى المصادقة الذي في تاريخ 23/12/2019 تبين أن الطالبة لجأت إلى القضاء لطلب المصادقة بعد مرور وما فأتي قرارها تبعا لذلك غير مرتكز على أساس وخارقا للمقتضيات القانونية السالفة الذكر مما يعرضه للنقض.

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه فيما قضى به من إفراغ.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات الاعتيادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيسة الغرفة السيدة خديجة البابين رئيسة والمستشارين السادة محمد الكراوي مقررا السعيد شوكيب محمد وزاني طيبي، نور الدين السيدي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد محمد صادق وبمساعدة كاتب الضبط السيد عبد الرحيم أيت علي.

2/3

3

3/3

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة

القضائية

محكمة الاستئناف

بفاس

غرفة الجنايات

ملف جنائي عند :

2024/2609/481

قرار عدد 6

النيابة العامة ضد :

المتهم

عبد الكريم الفحصي

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

في يوم 09/01/2025 عقدت غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بفاس جلستها العلنية بقاعة
الجلسات الاعتيادية للبت في القضايا الجنائية وهي مكونة من السادة :

علاوي مصطفى

بلقاسم فكار

محمد الأمين

بحضور السيد محمد البقالي نائب الوكيل العام للملك

وبمساعدة السيد عبد الله المنصوري

وأصدرت القرار الآتي نصه :

بين الوكيل العام للملك

من جهة

والمسمى عبد الكريم الفحصي بن الشيخ بن إدريس ، مغربي مزداد بتاريخ 22/11/2004
بفاس، من أمه فاطنة بنت أحمد، عازب، عامل فلاحي الساكن دوار الخرايب المهامية مكناس
الحامل بت و عدد DO 73805

في حالة سراح

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم
الجنائي، جريمتي السرقة الموصوفة بظروف استعمال السلاح والعنف والتعدد واستعمال
ناقلة ذات محرك وجنحة الضرب والجرح بواسطة السلاح. الفعالان المنصوص عليهما وعلى
عقوبتهما في الفصول 507 و 509 و 401 من القانون الجنائي.

من جهة أخرى

ملف جنائي عدد : 481/2609/2024

الوقائع

يستفاد من محضري الشرطة القضائية لدرك مولاي يعقوب المركز الترايبي عندي 2825 و 3146 المؤرخين على التوالي في 05 أكتوبر 2024 وأكتوبر 2024 أنه بتاريخ 05 أكتوبر 2024 تقدم المشتكي حسن حنين بشكاية الى مصلحة الشرطة القضائية أعلاه مفادها أن شقيقه القاصر محمد حنين تعرض بتاريخ يومه للسرقة والضرب والجرح بالسلاح الأبيض من طرف شخصين مجهولين كان يمتطيان دراجة نارية من نوع هايلاند واللذان سلباه هاتفه النقال وأنه قام بنقله إلى المستشفى الحسن الثاني بفاس لتلقي العلاجات الضرورية.

وعند انتقال عناصر الشرطة القضائية إلى المؤسسة الصحية المذكورة أعلاه وجدت الضحية القاصر محمد حنين رفقته والدته وعينته عليه جرحا أسفل أذنه اليسرى ويضع ضمادة أسفل جانبي بطنه الأيسر وظهره وعند الاستماع اليه أكد الشكاية أعلاه التي تقدم بها شقيقه حسن حنين

وبتاريخ 30 أكتوبر 2024 تقدم المنهم عبد الكريم الفحصي من تلقاء نفسه إلى مصلحة الشرطة القضائية أعلاه وعند الاستماع إليه تمهيدا أفاد بكونه عمد بتاريخ 04 أكتوبر 2021 إلى تنفيذ عملية سرقة رفقة مرافقه ياسر الساسي في حق الصحية تحت التهديد والضرب والجرح بالسلاح الأبيض وسلباء هاتفه النقال وأن دوره في العملية تمثل في امسك الضحية واحكام القبض عليه وسهل عملية السرقة المرافقه الذي قام بالاعتداء بالضرب والجرح بالسلاح الأبيض على الضحية القاصر وسلباه هاتفه النقال

وبعد إنهاء البحث التمهيدي احيل المحضر على السيد الوكيل العام للملك لاتخاذ المتعين

بناء على الوقائع المذكورة أعلاه تم استنطاق المتهم عبد الكريم الفحصي بن الشيخ بن إدريس من طرف السيد الوكيل العام للملك فأجاب أنه كان رفقة صديقه ياسين عاندين من مدينة فاس في اتجاه الضويات على متن دراجة نارية فأمره صديقه بالتوقف عن السير وقصد الضحية التلميذ الذي كان متوجها إلى المدرسة واسئل صديقه سكيننا من الحجم الكبير ووجه له عدة طعنات وازره بشل حركة الصحية وسلباء هاتفه النقال من نوع انفينكس وغادرا عين المكان.

وتأسيسا على ما سبق التمس السيد الوكيل العام للملك بمقتضى مطالبته المؤرخة في 01/11/2024 إجراء تحقيق في مواجهة المتهم أعلاه من أجل جريمتي السرقة الموصوفة بظروف استعمال السلاح والتعدد والعنف واستعمال ناقلة ذات محرك والضرب والجرح بواسطة السلاح طبقا للفصول 507 و 509 و 401 من القانون الجنائي

عند مثول المتهم في مرحلة التحقيق الإعدادي عند استنطاقه ابتدائيا أجاب بالإنكار عن المنسوب اليه وان ياسين كان يرافقه هو من قام بالسرقة حيث كان على متن دراجة نارية وأن ياسين أمره بالتوقف من أجل.

السرقه واستل سكينه وسلباه هاتفه.

وعند استنطاقه تفصيليا أجاب بالإنكار عن المنسوب اليه موضحا أنه لما كان رفقة ياسر على متن دراجة نارية في ملك أخيه وتوقف فنزل ياسر وتوجه صوب المشتكي ولا علم له ما فعله ثم حضر وأمره بالانطلاق

تمت مواجهته بتصريحاته التمهيدية فأفاد أنها ضمننت عليه دون أن يقول بها.

تمت مواجهته باعترافاته أمام السيد الوكيل العام للملك فلم يدل بأي جواب

وعند الاستماع إلى الشاهد القاصر محمد حنين بحضور شقيقه حسن حنين بدون يمين لصغر سنه أجاب انه بتاريخ لا يتذكره بالضبط حوالي الثانية بعد الزوال بعين الله مر بالقرب منه شخصان وتوقفا عنده وهداده بواسطة السكين وسرقا منه هاتفه النقال

وعن سؤال أجاب بإمكانه التعرف على المعتدين

وبتاريخ 04/11/2024 تقرر إنهاء التحقيق وأحيل الملف على السيد الوكيل العام للملك للاطلاع وإبداء الرأي، فأدلى بملتمسه النهائي بتاريخ 05/11/2024 الرامي إلى متابعة المتهم من أجل المنسوب إليه وإحالاته وملف النازلة على غرفة الجنايات الابتدائية لمحاكمته طبقه القانون.

يستفاد من محضري الشرطة القضائية للدرك الملكي مولاي يعقوب المركز الترابي عددي 2825 و 3146 المؤرخين على التوالي في 05 أكتوبر 2024 وأكتوبر 2004 أنه بتاريخ 05 أكتوبر 2024 تقدم المشتكي حسن حنين بشكاية إلى مصلحة الشرطة القضائية أعلاه مفادها أن شقيقه القاصر محمد حنين تعرض بتاريخ يومه للسرقه والضرب والجرح بالسلاح الأبيض من طرف شخصين مجهولين كان يستطيعان دراجة نارية من نوع هايلاند واللدان سلباه هاتفه النقال وأنه قام بنقله إلى المستشفى الحسن الثاني بفاس لتلقي العلاجات الضرورية.

وعند انتقال عناصر الشرطة القضائية إلى المؤسسة المذكورة أعلاه وجدت الضحية القاصر محمد حنين رفقة والدته وعابنت عليه جرحا أسفل يده اليسرى ويضع ضمادة أسفل جانبي بطنه الأيسر وظهره

وعند الاستماع اليه أكد الشكاية أعلام التي تقدم بها شقيقه حسن حسين

وبتاريخ 30 أكتوبر 2024 تقدم المتهم عبد الكريم الفحصي من تلقاء نفسه إلى مصلحة الشرطة القضائية أعلام وعند الاستماع إليه تمهيديا أفاد بكونه عند بتاريخ 04 أكتوبر 2021 إلى تنفيذ عملية سرقه رفقة مرافقه ياسر الساسي في حق الضحية تحت التهديد والضرب والجرح بالسلاح الأبيض وسلباه هاتفه النقال وأن دوره في العملية تمثل في امساك الضحية

واحكام القبض عليه وسهل عملية السرقة المرافقه الذي قام بالاعتداء بالضرب والجرح بالسلاح الأبيض على الضحية القاصر وسليه هاتفه النقال

وبعد إنهاء البحث التمهيدي احيل المحضر على السيد الوكيل العام للملك لإتخاذ المتعين.

بناء على الوقائع المذكورة أعلاه تم استنطاق المتهم عبد الكريم الفحصي بن الشيخ بن إدريس من طرف السيد الوكيل العام للملك فأجاب أنه كان رفقة صديقه ياسين عائدتين من مدينة فاس في اتجاه الضويات على متن دراجة نارية فأمره صديقه بالتوقف عن السير وقصد الضحية التلميذ الذي كان متوجها إلى المدرسة واسئل صديقه سكيما من الحجم الكبير ووجه له عدة طعنات وازره بشل حركة الصحية وسلباء هاتفه النقال من نوع انفينكس وغادرا عين المكان.

وتأسيسا على ما سبق التمس السيد الوكيل العام للملك بمقتضى مطالبته المؤرخة في 01/11/2024 إجراء تحقيق في مواجهة المتهم أعلام من أجل جريمتي السرقة الموصوفة بظروف استعمال السلاح والتعدد والعنف واستعمال ناقلة ذات محرك والضرب والجرح بواسطة السلاح طبقا للفصول 507 و 509 و 401 من القانون الجنائي

عند مثول المتهم في مرحلة التحقيق الإعدادي عند استنطاقه ابتدائيا أجاب بالإنكار عن المنسوب اليه وان ياسين كان يرافقه هو من قام بالسرقة حيث كان على متن دراجة نارية وأن ياسين أمره بالتوقف من أجل السرقة واسئل سكيما وسلياء هاتفه

وعند استنطاقه تفصيليا أجاب بالإنكار عن المنسوب إليه موضحا أنه لما كان رفقة ياسر على متن دراجة نارية في ملك أخيه وتوقف فنزل ياسر وتوجه صوب المشتكي ولا علم له ما فعله ثم حضر وأمره بالانطلاق

تمت مواجهته بتصريحاته التمهيدي فإفاد أنها ضمننت عليه دون أن يقول بها.

تمت مواجهته باعترافاته أمام السيد الوكيل العام للملك فلم يدل بأي جواب

وعند الاستماع إلى الشاهد القاصر محمد حنين بحضور شقيقه حسن حنين بدون يمين الصغر سنه أجاب أنه بتاريخ لا يتذكره بالضبط حوالي الثانية بعد الزوال بعين الله من بالقرب منه شخصان وتوقفا عنده وهداده بواسطة السكين وسرقا منه هاتفه النقال

وعن سؤال أجاب بإمكانه التعرف على المعتدين

وبتاريخ 04/11/2024 تقرر إنهاء التحقيق وأحيل الملف على السيد الوكيل العام للملك للاطلاع وإبداء الرأي، فالى بمكنسه النهائي بتاريخ 05/11/2024 الرامي إلى متابعة المتهم من أجل المنسوب إليه وإحالته وملف النازلة على غرفة الجنايات الابتدائية لمحاكمته طبقا للقانون

رجع استدعاء المشتكى بملاحظة.

ومن أجل ما ذكر انهي التحقيق الإعدادي وأحيل الملف على السيد الوكيل للملك العام للإدلاء بملتمسانه النهائية فالتمس متابعته وإحالاته على غرفة الجنايات المحاكمته طبقاً للقانون. وبتاريخ: 18/11/2024 أصدر السيد قاضي التحقيق أمراً بإحالة المتهم على غرفة الجنايات. وبناء عليه عرضت القضية على هذه المحكمة بجلاسة 09/01/2025 تخلف عنها المتهم رغم الاستدعاء ورجع بملاحظة .

وصدر في حقه الأمر بإجراء المسطرة الغيابية إلى بالجلسة العلنية.

وبعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد الوكيل العام للملك، وبعد تلخيصه الوقائع القضية التمس إدانة المتهم

وانسحبت الهيئة للمداولة في الملف ثم العودة فور ذلك إلى قاعة الجلسات للتعلق بقرارها هذا. وهي مؤلفة من نفس الأعضاء الذين ناقشوا القضية.

وبعد المداولة طبقاً للقانون

حيث تابع السيد قاضي التحقيق المتهم عبد الكريم الفحصي بن الشيخ بن إدريس من أجل جريمتي السرقة الموصوفة بظروف استعمال السلاح والتعدد والعنف واستعمال ناقلة ذات محرك والضرب والجرح بواسطة السلاح طبقاً للفتو 507 و 500 و 401 من القانون الجنائي

وحيث صرح المتهم عند الاستماع إليه تمهيداً أنه بتاريخ 04 أكتوبر 2021 إلى تنفيذ عملية سرقة رفقة مرافقة ياسر الساسي في حق الضحية تحت التهديد والضرب والجرح بالسلاح الأبيض وسلبه هاتفه النقال وأن دوره في العملية تمثل في إمساك الضحية وإحكام القبض عليه وسهل عملية السرقة لمرافقه الذي قام بالاعتداء بالضرب والجرح بالسلاح الأبيض على الضحية القاصر وسلبه هاتفه النقال وحيث جدد المتهم تصريحاته اعلاه عند استنطاقه من طرف السيد الوكيل العام للملك و بالتحقيق ابتدائياً

وحيث أفاد المشتكى القاصر محمد حنين عند الاستماع إليه كشاهد بالتحقيق بحضور شقيقه حسن حنين بدون يمين لصغر سنه أنه بتاريخ لا يتذكره بالضبط حوالي الثانية بعد الزوال

بعين الله مر بالقرب منه شخصان وتوقفا عنده وهداده بواسطة السكين وسرقا منه هاتفه النقال

وحيث إنه من خلال المفصل أعلاه اقتنعت المحكمة بارتكاب المتهم لجريمتي السرقة الموصوفة باستعمال السلاح والضرب والجرح بواسطة السلاح طبقا للفصلين 507 و 401 من القانون الجنائي .

وحيث أن الفعلين الذين تقرر ادانة المتهم من أجلهما ارتكبا داخل الدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليهما أمدي التقادم الجنحي والجنائي

ملف جنائي عدد : 481/2609/2024

لهذه الأسباب

وتطبيقا للمواد من 1 و 362 إلى 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حكمت غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بفاس علنيا ابتدائيا وغيابيا.

بمؤاخذة المتهم عبد الكريم الفحصي من اجل المنسوب اليه ومعاقبته بعشر 10 سنوات نافذا وتحميله الصائر والابخار في الأدنى

بهذا صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية في اليوم والشهر والسنة أعلاه ووقعه الرئيس وكاتب

الضبط

الرئيس

كاتب الجلسة